وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة -

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم: الادب العربي

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ليسانس

المعنون بـ:

الأحكام النحوية عند البلاغيين

من إعداد الطالبين:

- قوادري احلام
- صحران خديجة

تحت إشراف

دين العربي

السنة الجامعية: 1438- 1439 هـ / 2017 – 2018 م

تشكرات

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، و ما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله .

و الحمد لله من قبل ، و من بعد على نعمه علينا .

فبعد شكر المولى عزّ و جل على فضله و نعمه ،

ومن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، يطيب لنا أن نتوجه بخالص الشكر

و فائق الامتنان إلى :

الأستاذ المشرف الدكتور " دين العربي " صاحب الفضل في توجيهنا و نصحنا ،

و نشكر له جهده الكبير في إنارته لنا طريق البحث و تقديم يد المساعدة .

كما نتوجه بالشكر الجزيل :

إلى الأستاذة : قوادري فاطمة الزهراء التي ساعدتنا في طباعة هذا العمل .

و إلى كل من مدّ لنا يد العون و نخصّ بالذكر الوالدين الكريمين.

وإلى كل أساتذة معهد اللغة العربية و آدابها بدون استثناء .

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه... أبي

إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف... أمي

إلى من عوضني حنان الأب

وشجعني على مواصلة الدرب أبي محمد

إلى كتكوت العائلة وبهجتها ... أشرف.

وإلى كل أفراد العائلة.

أحلام

إهـــــــــــــــداء

الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من عائلتي العربي وعلى رأسهم الحاج

محمد وعائلة صحران وعلى رأسهم الحاج بن عودة رحمه الله ثراه أسكنه

فسيح جنانه ، وغلى أبي وأمي واخوتي وإلى كل من ساعدني ووفر لي

الجو المناسب لإلمام هذا العمل.

كما أهدي إلى كل طالبي العلم والمعرفة وتمنياتي لهم بالتوفيق والنجاح

خديجة

الإهداء

التشكرات

المقدمة..... أ - ت

المدخل 01

..... 1) مفهوم الحكم النحو ي اللغة 03

اصطلاحا ..... 2) تعريف الحكم النحو ي 04

3) أنواع الحكم النحوي 06

الفصل الأوّل : الأحكام النحوية عند النحاة 09

المبحث الأوّل : مبدأ أقسام الكلم ومعيير اعتماد هذا التقسيم..... 10

1) تعريف الكلم 11

2) أقسام الكلم وعلاقته بالمنطق الأرسطي..... 12

3) أقسام الكلم عند المحدثين..... 19

4) معايير اعتماد أقسام الكلم..... 23

- مفهوم المعيار لغة واصطلاحا..... 23
- معايير أقسام الكلام..... 24

المبحث الثاني : المحل الإعرابي..... 25

1) تعريف الإعراب لغة 26

2) تعريف الإعراب اصطلاحا 28

3) التطوّر التاريخي لعلامات الإعراب..... 30

4) أهمية الإعراب وأثره في تأدية المعاني المختلفة..... 33

5) أنواع الإعراب 38

6) المحل الإعرابي 42

المبحث الثالث : العامل النحوي 46

1) العامل النحوي لغة واصطلاحا..... 47
2) أركان العامل النحوي..... 48
3) أقسام العامل..... 48
2) موقف النحاة القدامى والمحدثين، من نظرية العامل..... 52
- موقف النحاة القدامى من العامل..... 52
- موقف المحدثين من نظرية العامل..... 54
المبحث الرابع : التعليل النحوي 57
1) مفهوم العلة (لغة و اصطلاحا)..... 58
2) مفهوم التعليل النحوي..... 59
3) أنواع العلل النحوية 60
4) آراء القدماء والمحدثين في العلة النحوية..... 61
- أولا:آراء القدماء..... 61
- ثانيا: آراء المحدثين..... 63
الفصل الثاني : البلاغيون والحكم النحوي 65
المبحث الأوّل : أحكام المسند والمسند إليه في الجملة 66
1) تعريف الجملة لغة واصطلاحا 67
2) تعريف الإسناد لغة واصطلاحا..... 69
3) أحكام المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية..... 71
- أولا: المسند إليه (المبتدأ)..... 71
- أحكام المسند إليه: (المبتدأ)..... 73
- ثانيا: المسند (الخبر)..... 76
- أحكام المسند (الخبر)..... 77
4) أحكام المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية..... 81
- أولا: المسند(الفعل) 81

- أحكامه..... 81
- ثانيا المسند إليه (الفاعل) 85
- أحكامه..... 85
المبحث الثاني : أثر التقديم والتأخير في تغيير الحكم الإعرابي 88
1) التقديم والتأخير وتغيير الحكم النحوي..... 89
2) حالات التقديم والتأخير 91
المبحث الثالث : الإثبات والنفي في الجملة الاسمية والفعلية..... 96
1) الإثبات في الجملة الاسمية والفعلية 97
- مفهوم الإثبات لغة واصطلاحا 97
- مفهوم الجملة المثبتة..... 97
أ) الجملة الاسمية المثبتة..... 98
ب) الجملة الفعلية المثبتة..... 99
2) النفي في الجملة الاسمية والفعلية..... 100
- مفهوم النفي لغة واصطلاحا 100
- أدوات النفي..... 101
- مفهوم الجملة المنفية..... 102
- النفي في الجملة الاسمية..... 103
- النفي في الجملة الفعلية..... 104
المبحث الرابع : نظرية النظم ودورها في تحديد الحكم الإعرابي 105
1) مفهوم النظم(لغة واصطلاحا) 106
2) مفهوم نظرية النظم..... 107
3) النظم قبل عبد القاهر الجرجاني..... 107
4) النظم عند عبد القاهر الجرجاني..... 110
الخاتمة 113

قائمة المصادر و المراجع 119
الفهرس 126

مقدمة

لقد ترك لنا علماؤنا تراثا ضخما من الكتب والمصنفات النحوية ما نفخر به ونروى من عذب مائه ، فالنحو علم يُعرف به حقائق المعاني، ويوقف به على معرفة الأصول والمباني، ويحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام، ويُتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب، و لابد له مع ذلك من أصول تُحكمه، وضوابط تضبطه حتى يكون الاستدلال، والاحتجاج على أصول وقواعد محكمة.

فالباحث في هذا البحر لا شك أن يقف على الكثير من الظواهر والأحكام النحوية التي كانت نتاجا واضحا في مصنفات علم النحو، هذا الأخير له قوانين وضوابط من اللازم التشبث بها، وعندما نتحدث عن النحو ففي الوقت نفسه نتحدث عن علم لا يقل أهمية عن الأول ألا وهو علم البلاغة، لأنهما علمين بارزين لهما الفضل الكبير في دفع عجلة اللغة العربية إلى الأمام، بالرغم من كونهما رافدين كل واحد له مشربه الخاص، إلا أن هناك علاقة تجمعهما هي علاقة تشابك وتكامل وانسجام.

وعند الحديث عن الأحكام النحوية فهي لا تقتصر على علم النحو فقط بل تتعداه إلى علم البلاغة ومن هنا كان عنوان بحثنا موسوما بالأحكام النحوية عند البلاغيين.

وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع من موضوعات عديدة كان قد وجهنا إليها الأستاذ الفاضل المشرف الدكتور الدين جزاه الله خيرا. ولم يكن في الحقيقة اختيارنا لهذا الموضوع من باب الصدفة أو المصادفة، وإنما كان وليد اهتمام سابق بهذا المجال، فقد استهوتنا

الدراسات النحوية والبلاغية منذ أن انتسبنا إلى دراسة اللغة العربية وآدابها بجامعة مولاي الطاهر ، كما أن الأحكام النحوية توحي للوهلة الأولى أنها تختص بعلم النحو دون البلاغة، وهذا ما دفعنا إلى البحث في الأحكام النحوية عند البلاغيين قصد التعرف عليها والتفصيل فيها، إضافة إلى ذلك ارتأينا أن يكون بحثنا شاملا للأحكام النحوية عند النحاة والبلاغيين على السواء.

وعند بداية بحثنا في الموضوع اعترضتنا مجموعة من الإشكالات كانت بمثابة مفاتيح للتعرف على هذا الموضوع وإثراءه ، و التي حفزتنا على البحث أكثر فيه و الميل إليه هي كالتالي : ما هو مفهوم الحكم النحوي ؟ ما هي أهم الأحكام النحوية عند النحاة؟ وهل هي نفسها عند البلاغيين؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع كانت لنا زادا في هذا البحث نذكر من بينها: الكتاب لسيبويه، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، الخصائص لابن جني، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام النحوي، إضافة إلى كتاب اللغة العربية معناها ومبناه لتمام حسان، و غيرها من المؤلفات المهمّة في بحثنا .

وقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات و العراقيل التي حالت دون إتمامنا للبحث لموضوع المذكرة في الوقت المناسب ، أهمّها : قلة عناية النحاة بالحكم النحوي ، هذا ما أدّى إلى نقص في المادة العلمية التي تزوّدنا بالمعلومات ، وتساعدنا في صياغة البحث،

زيادة على ذلك احتكار الطلبة للكتب المتوفرة في المكتبة التي تعالج الموضوع خاصة المتعلقة بمفهوم الحكم النحوي لغة واصطلاحا بالإضافة إلى هذا اعترضتنا صعوبة أخرى تتمثل في قلّة الوقت نظرا لكثرة البحوث التي تزامنت مع انجازنا للمذكرة ، غير أنّه و بعون الله تعالى استطعنا أن نتجاوز هذه العراقيل.

ولمعالجة جوانب هذا الموضوع سرنا وفق خطة كانت بمثابة المرشد لنا ، إذ تتضمن هذه الخطة: مقدمة، مدخل، فصلين، ثم خاتمة.

إذ يرتبط الفصل الأول بالأحكام النحوية عند النحاة، هذه الأحكام التي أتينا على أهم المسائل فيها ألا وهي: أقسام الكلم، المحل الإعرابي، العامل النحوي، والعلة النحوية.

أما الفصل الثاني فقد ارتبط بالأحكام النحوية عند البلاغيين ، وقد تم التركيز على أهم المسائل النحوية وهي: أحكام المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية والفعلية، أثر التقديم والتأخير في تغيير الحكم الإعرابي، النفي والإثبات في الجملة، وأخيرا نظرية النظم وأثرها في تحديد الحكم النحوي.

أمّا الخاتمة فكانت عبارة عن نتائج و استنتاجات استخلصناها في نهاية معالجتنا لجوانب هذا الموضوع ، أتبعناها بقائمة المصادر و المراجع .

أما بالنسبة للمنهج المتبع في هذه المعالجة هو المنهج التاريخي الوصفي و المنهج التحليلي ، مع المزاوجة بينهما .

المدخل

مفهوم الحكم النحوي وأنواعه

تعريف الحكم النحوي

أ) لغة: الحكم في اللغة « مصدر حَكَمَ، وحكم بالأمر: قضى.» [1] و جاء في لسان العرب لابن منظور: « الحُكْمُ الحِكْمَةُ من العلم والحَكِيم العَالِم وصاحب الحِكْمَة، وقد حَكَم أي صار حَكِيما والحُكْمُ: العلم والفقه.» [2]

وهو أيضا « مصدر قولك: حكم بينهم بحكم أي قَضى، وحكم له وحكم عليه. » [3] « وحكم الفَرَسَ وأَحْكَمَه: وضع عليه الحَكَمَة، وفرس مَحْكُومَة ومُحْكَمَة، وحكّموه: جعلوه حكما، والصّمت حُكْمٌ أي حِكْمَة وحَكَمَ الرّجل أي صار حكيماً.» [4]

وورد في مقياس اللّغة مادة حَكَمَ: « الحاء والكاف والميم أصل واحد وهو المنع، وأوّل ذلك الحكم هو المنع من الظلم، وحكم فلان في كذا إذا جعل أمره إليه، والمحكّم المجرّب المنسوب إليه الحكمة.»[5]

وفي الحديث: « (إنّ الجنّة للمُحَكَّمِين.) وهم الّذين حُكِّمُوا في القتل والإسلام فاختاروا الثبات على الإسلام.» [6]

وقيل: « كل كلام وافق الحقّ فهو حكمة، وقد فسّر ابن عباس رضي الله عنهما الحكمة في القرآن بتعلم الحلال والحرام.» [7]

---

(1) إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج 05، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 01، 2006، ص 292.

(2) ابن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، مادة حكم، ج 04، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط جديدة محققة، ص 186 .

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الصحاح، ج 05، دار العلم للملايين، 1990، ص 225.

(4) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، أساس البلاغة، ج 01، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 01، 1998، ص 206.

(5) ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مقاييس اللّغة، ج 02، دار الجيل، بيروت، ط 01، 1991، ص 91.

(6) المرجع نفسه، ص 206.

(7) الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، التعريفات، دار الرشاد، القاهرة، ص 96.

ب) **اصطلاحا:** الحكم في أصول النحو يختلف عنه في أصول الفقه، فهو عند الأصوليين الفقهاء: " خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال العباد المكلفين بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع." (1)

ويعدّ ركنا من أركان القياس عند الأصوليين الفقهاء، كما هو الشأن في أصول النحو، فقد وصفه أحد الباحثين بأنّه: " ثمرة القياس ونتيجة العملية لأن عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع لبطلة العملية القياسية بأسرها لأنه لا قياس بلا حكم." (2)

وقد عده أبو البركات الركن الأخير من أركان القياس(3) فهو في النّحو" القانون والأصل." (4) وقد عرّفه الشّريف الجرجاني بقوله:" إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، وهو وضع الشّيء في موضعه." (5) " وقد استعمله النّحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به، والّذي لا يجوز أن يتخلّف أو يتأخّر." (6) فنقول مثلا: حُكم المبتدأ أن يكون مرفوعا وهذا يعني أنّ الأصل فيه كذلك، وأنّ "للفاعل أحكاما منها: الرفع وكونه عمدة ووجوب تأخيره عن الفعل." (7)

وقد اختلف العلماء في إثبات الحكم النّحوي فمنهم من ذهب إلى أنّه يثبت بالنّص في حين ذهب آخرون إلى أنّه يثبت بالعلّة. حيث يرى الفريق الأوّل بأنّ الحكم "يثبت في محلّ النّص بالنّص،

علي بن محمد الآمدي، تحقيق: عبد الرزّاق عفيفي، الإحكام في أصول الأحكام، ج 01، دار الصميعي، الرياض، ط 01، 2003، ص 131.

(1) محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار الإسلام، القاهرة، ط 01، 2006، ص

(2) المرجع نفسه، ص 370.

(3) إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربية، ج 05، ص 292.

(4) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 97.

(5) د. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، ص 65.

(6) المرجع نفسه، ص 65.

ويثبت فيما عداه بالعلّة وذلك نحو النّصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلّة الجامعة في جميع أبواب العربية، وتمسّكوا على ذلك بأنّ النّص مقطوع به، والعلّة مظنونة وإحالة المقطوع به أَولى من إحالته على المظنون.» (1)

ولكنّ الفريق الثّاني وعلى رأسهم الأنباري يرى أنّ الحكم إنّما يُثبت بالعلّة لا بالنّص، ومن اعترض على أدلة الفريق الأوّل فيقول: « الحكم إنّما يثبت بطريق مقطوع به وهو النّص ولكنّ العلّة هي التّي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظنّ أنّ العلّة هي التّي دعت الواضع إلى الحكم، فالظنّ لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران فلا تناقص بينهما.»(2) فهو يرى أنّ إثبات الحكم بالنّص لا بالعلّة يؤدي إلى إبطال الإلحاق وسدّ باب القياس« حمل فرع على أصل لعلة جامعة إذا فقدت العلّة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقيسا من غير أصل ذلك محال.»(3)

إنّ العلّة والنّص وجهان لعملة واحدة لا يمكن أن يثبت الحكم بالعلّة دون النّص لأنّه يغدو بذلك افتراضا وتخمينا فقط لأنّ الحكم هو نتيجة تفاعل النّص والعلّة وفق ما يخدم مقاصد المتلقي لذا لا يمكن الفصل بينهما فكلاهما متلازمان.

---

(1) أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، دار الفكر، بيروت، ط 02، 1971، ص 121.

(2) محمد سالم صالح، أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري، ص 371.

(3) جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص 103.

أنواع الحكم النحوي.

الحكم النحوي خمسة أنواع، الواجب والممنوع والحسن والقبيح والجائز على السواء، كما أن الحكم الشرعي خمسة أنواع، واجب ومندوب ومباح ومكروه ومحظور(حرام). [1] وذلك على النحو التالي:

أولا_ الواجب: كرفع الفاعل على نحو اجتهد الطالب،وتأخر الفاعل عند البصريين، إذ لو تقدم لصار مبتدأ، ولقد أجاز الكوفيون تقدم الفاعل،وفائدة الخلاف تظهر في نحو قول «الطلاب يجتهدون»، فتجب المطابقة عند البصريين، لأن الاسم المتقدم صار مبتدأ، وأما الكوفيون فيجيزون إفراد الفعل لأن الفعل يبقى مفردا ولو تعدد الفاعل[2]،وكذلك نصب المفعول به وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز.

ويقصد بالواجب الوجوب الصناعي لا الشرعي الذي تاركه.

ثانيا_ الممنوع: لا يقال حرام لأن الحرام يقتصر على الأحكام الشرعية وأمثلته عكس ما ذكر في الواجب.

ثالثا_ الحسن مثل:

أ)رفع المضارع الواقع جوابا بعد شرط ماضي

قال زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم[3]

(1) دلية، مزوز: مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي،دراسة تحليلية نقدية،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،جامعة محمد خيدر، بسكرة، 2008/2007، ص14.

(2) http://nebrasselhaq.com/component/k2/item/219-d8/a3/d8/b5/d9/88/d9...31/03/2018//

(3) سيبويه، ج1، ص436.

ويستحسن حين لم تعمل الأداة في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع ضربه حسن ألا تعمل أيضا في الجواب مع بعده.

ب)حذف التاء مع(نعم و بئس) إذا كان الفاعل مؤنثا.

قال إبن مالك رحمه الله في ألفيته:

والحذف في نعم الفتاة إستحسنوا لأن قصد الجنس فيه[1]

فهنا قول «نعم الفتاة هند» كان الكلام حسنا لأنه بمثابة قول نعم جنس الفتاة هند.

رابعا_ القبيح: كرفعه في جواب شرط المضارع انه ضعيف عند جمهور النحاة ومنهم من قال،إنه ضرورة وليس كذلك لثبوته في النثر في قوله تعالى «أينما تكونوا يدرككم الموت»[2]

خامسا_ جائز على السواء: كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل نحو قوله تعالى: « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات»[3]

وكذلك كحذف المبتدأ أو الخبر، أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا موجب له كقوله تعالى «فصبر جميل »، إنه محتمل لحذف المبتدأ، أي صبري صبرا جميل أو حذف الخبر، فصبر جميل أمثل.

نستخلص من خلال هذه التصنيفات التي جاء بها النحاة للحكم النحوي أنه نشأ في ظل الدراسات الأصولية والفقهية التي أثرت فيه، كما اتصفت أحكام النحاة بنوعين من الصفات، صفات ثابتة وهي الأصول التي اتفقوا عليها وصفات متغيرة وهي الفروع التي اختلفوا فيها.

---

(1) أنظر :ألفية بن مالك،متن يضم غالب قواعد النحو والصرف العربي في منظومة شعرية يبلغ عدد أبياتها تسعمائة وثمانين بيتا على وزن بحر الرجز ،القرن13.

(2) سورة النساء،آية78.

(3) سورة البقرة،آية124.

فما اتفقوا فيه قاعدة الرفع والنصب والجر، إذ ثبت عنهم رفع الفاعل والخبر، وما جرى مجراهم،ونصب المفعول وما جري مجراه، وجر التوابع ومشابهها.

فاللغة ذات نظام معقد يستند إلى أحكام تجريدية عقلية تسير وفق ثلاثية جدلية تتمثل في الوجوب والجواز والمنع.

والوجوب هو أحد الأحكام التي تتصف بها التغييرات في طرق تركيبها وإعرابها أو صياغة ألفاظها، وهو في مقابلة الدواز والشذوذ والامتناع.[1]

ويتعلق الوجوب بأمور بديهية مستقرأة، كرفع الفاعل والمبتدأ أو نصب المفعول به والحال وربما يتعلق بأمور وأحوال معينة مترتبة على أحكام خاصة كوجوب إقامة المفعول به أو الظرف أو المبتدأ أو الجار والمجرور مقام الفاعل عند حذفه حتى لا يبقى الفعل دون إسناد.

فالعلاقة بين الوجوب والتعليق مبنية على تشكيل الكلام وترتيبه، وما النظم سوى تعليق الكلمة بعضها ببعض، وجعل بعضها سبب من بعض،والكلم،اسم فعل وحرف وللتعليق بينها طرق معلومة وهو لا يعد، وهو ثلاثة أقسام:تعلق إسم بإسم،وتعلق إسم بفعل، وتعلق حرف لهما.

(1) دلية،مزوز: مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في النحو العربي،دراسة تحليلية نقدية،كلية اللغات والعلوم الانسانية،جامعة محمد خيدر ،بسكرة،2008/2007، ص15.

الفصل الأول : الحكم النحوي عند النحاة .

المبحث الأول : مبدأ أقسام الكلم ومعايير اعتماد هذا التقسيم

المبحث الثاني : المحل الإعرابي .

المبحث الثالث : العامل النحوي .

المبحث الرابع : التعليل النحوي .

مبدأ أقسام الكلم:

قبل أن نبدأ الحديث عن أقسام الكلم علينا أولا أن نُعرّف الكلم.

تعريف الكلم:

يطلق الكلم لغة على الكلام [1] نحو قوله تعالى:« إليه يصعد الكلم الطيب.» [2]

أما اصطلاحا فهو (أي الكلم) « اسم جنس ومفرده كلمة وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفادت أم لم تفد، فقولنا: إن يجتهد محمد، يسمى كلما؛ لأنه مجموع ثلاث كلمات، وقولنا: إن يجتهد محمد ينجح كلم وكلام فهو كلم لأنه يتكون من ثلاث كلمات وهو كلام لأنه أفاد فائدة يحسن السكوت عليها.» [3] إذ يقول السيوطي في باب الألفاظ:« ما خرج من الفم ما لم يشمل على حرف فصوت، وإن لم يشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفردا فكلمة، أو مركبا من إثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاث فكلم.» [4]

أما الأنباري فيعرفه في باب علم ما الكلم بقوله:« إن قال القائل: ما الكلم؟ قيل: الكلم اسم جنس، واحدة كلمة: كقولك: نبقة ونبق، ولبنة ولبن؛ وثفنة وثفن وما أشبه ذلك... فإن قيل: فما الفرق بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أن الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة.» [5]

(1) علي بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، دار التضامن للطباعة، القاهرة، ص77.

(2) فاطر، الآية 10.

(3) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية، ص، 196.

(4) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ج2، ص، 4.

(5) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص23.

أقسام الكلم وعلاقته بالمنطق الأرسطي:

عند تصفحنا كتب النحو لاحظنا مدى اهتمام النحاة العرب بموضوع أقسام الكلم، فقد تناولوه بعناوين مختلفة منها: الكلام وما يتألف منه [1] وأقسام الكلمة [2] والكلمة وأقسامها [3] وقد أولى النحاة العرب اهتماما بالغا لموضوع أقسام الكلم فحصروه في ثلاث أقسام:« اسم وفعل وحرف.» [4] ومن النحاة الذين أكدوا على هذا المبدأ في التقسيم وجعلوه ثابتا: « سيبويه، والكسائي، والفراء، وابن المبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والروماني، وابن فارس، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، وابن الصائغ، والسيوطي، وغيرهم...» [5]

لما كانت اللغة عبارة عن عدد هائل وضخم من الكلمات المبعثرة كان تنظيمها هو الخطوة الأولى لبناء النحو، إذ يروى أن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال:« الكلام اسم وفعل وحرف» [6] وأكد على ذلك ابن هشام في كتابه شرح قطر الندى بقوله:« لما ذكرت حد الكلمة بينت أنها جنس تحت ثلاث أنواع الاسم والفعل والحرف، والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء؛ فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع، ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه. »[7]

---

(1) الأشموني، شرح الشموني لألفية بن مالك، ج1، ص8.

(2) السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1992، ص49

(3) السيوطي همع الهوامع، ج1، ص 42.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12

(5) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، ص 33 – 34.

(6) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ، ص 59

(7) جمال الدين بن هشام النصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط11، 1963، ص12

أما المبرد فكان من النحاة الذين عمموا القسمة الثلاثية للكلم فقال: « الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلوا منه الكلام – عربيا أو عجميا – من هذه الثلاثة» [1] ولكن تصريح المبرد باعتبار هذا التقسيم عما لا تخرج عنه أي لغة من اللغات هو تعميم في غير محله لأن اللغات تختلف في أنظمتها النحوية ومسالكها الصوتية والصرفية [2]

وقد بين الدكتور محمود السعران أن التقسيم الثلاثي للكلمة لا يتصف بصفة العموم على جميع اللغات، فما يصدق على لغة يمكن أن لا يصدق على أخرى فطبيعة الاستعمال اللغوي حسب رأيه هي التي تحدد تقسيم الكلمة وليس العكس، وعلى هذا الأساس اشتهر التقسيم الثلاثي لدى الدارسين بأنه أرسطي مأخوذ عن الفلسفة اليونانية

فنجد إبراهيم أنيس يقول في هذا الصدد « قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الاسم والكلمة والأداة.» [3] وهذا التقسيم يقوم على تصور عقلي، وهو تصور أرسطي.

يردّ الراجحي على كثير من الباحثين الذين يظنون أن هذا التقسيم هو تقسيم أرسطي الأصل فيقول: « ومن الغريب أن تنسب كل المفاهيم العقلية إلى أرسطو وكأن كل عقول البشر معطلة سوى عقل الرجل.» [4]

ويعتبر الفيلسوف العربي (الفرابي) من المهتمين بالدراسة في شأن هذه العلاقة بين النحو العربي

(1) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات بيروت، ط1، 2003، ص، 304

(2) محمود السعران، علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص 38.

(3) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط 6، 1978، ص 279.

(4) علي مزهر الياسري، الفكري النحوي عند العرب أصوله ومناهج، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2003، ص301.

والمنطق الأرسطي فيقول:« إن الألفاظ الدالة منها ما هو اسم، ومنها ما هو كلم، والكلم هي التي يسميها أهل العلم باللسان العربي الأفعال، ومن الألفاظ الدالة الألفاظ التي يسميها النحويون (الحروف) التي وضعت دالة على معان وهذه الحروف هي أصناف كثيرة غير أنّ العادة لم تجر من أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا يفرد لكل صنف منها اسم يخصه، فينبغي أن تستعمل في تعديد أصنافها الأسامي التي تأدّت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني، فإنهم أفردوا كل صنف منها باسم خاص فصنف منها يسمونه الخوالق وصنف منها يسمونه الحواشي وصنف منها يسمونه الواصلات وصنف منها يسمونه الواسطة وصنف منها يسمونه الروابط.» (1)

فإذا تعمقنا في قول الفرابي يتضح لنا جليا أن النحاة لم يتأثروا بالمصطلحات والتقسيمات التي كانت شائعة بين الفلاسفة العرب « فكيف يمكن أن نقول أن النحاة العرب نسجوا على منوال أرسطو وهم لم يأخذوا بما هو أقرب إليهم متناولا، وتعني بهم اذكره الفلاسفة العرب.» (2) أما الدكتور "إبراهيم بيومي" فيرى أن النحو العربي تأثر بالنحو السرياني على يد يعقوب الرهاوي الذي كان له شأنه في وضع النحو السرياني وهو معروف في الأوساط العربية (1) ولكن الدكتور محمد حسين آل ياسين فيرى « أن دعوى التأثر بالنحو السرياني لا يسندها دليل علمي ذلك أن نظرية العامل مثلا في النحو العربي لا وجود لها في أي نحو آخر وأن وجود تشابه في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وأداة في العربية والسريانية لا يدل على تأثر العربية بالسريانية لأن هذا التقسيم موجود في أكثر لغات العالم.» (2) وهذا ابن خباز فيقول:« لا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة

(1) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص 303 .

(2) المرجع نفسه، ص 303.

(3) محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980، ص92.

بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الأمور الثلاثة عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات.»[3] أي أن القسمة الثلاثية للكلم لا تقتصر على اللغة العربية بل نجدها في أغلب لغات العالم.

فشيوع الرأي القائل باقتباس التقسيم الثلاثي للكلم من المنطق الأرسطي بين عدد من العلماء واللغويين العرب تصدى له بعض الباحثين بجملة من الدراسات والحجج والبراهين ليبينوا ضعف تلك الأراء فها هو ذا علي مزهر الياسري يقول:« إذا ألقينا نظرة على تقسيمات النحاة العرب للكلام وتقسيمات الفلاسفة إياه والمصطلحات المستعملة عند هؤلاء وأولئك تبين وجه الفرق وخلص لنا أن التقسيم النحوي تقسيم عربي، وإلا لِمَ لم يستخدم التقسيم الأرسطي كله وتستخدم مصطلحاته، فنحن نلحظ قصورا في مصطلح الحرف على هذه الأدوات التي ذكر سيبويه من أمثلتها (ثم، سوف، واو القسم، ولام الإضافة)، لأن الحرف يطلق عندهم على حرف الهجاء ويطلق أيضا على الكلمة وقد استعمله سيبويه مرارا بهذا المعنى ومنه قوله"واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر لأنها أسماء" فلو أنه نسيج على منوال غيره لا يستعمل مصطلح الواسطة أو الأداة وهو أدق دلالة من الحرف» [1] كما أن حد سيبويه للأقسام الثلاثة يختلف عن حد أرسطو فالاسم عنده:« رجل وفرس وحائط.» [2] حيث اكتفى سيبويه في حد الاسم بالتمثيل له، أما أرسطو فعرفه بقوله:« الاسم هو لفظة دالة بتواطؤ، مجردة من الزمان، وليس واحد من أجزائها دالا على إنفراده وذلك أن فليس إذا أفرد معه (أيس) لم يدل بأفراده على شيء كما يدل في قولك (فالوس أيس) أي فرس فاره.... وأما قولنا (لا إنسان) فليس باسم ولا وضع له أيضا إسما ينبغي به، ولذلك أنه ليس بقول ولا قضية سالبة فليس اسما غير محصل فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا ما أشبه ذلك فليس يكون اسما لكن تصريفا من تصاريف الاسم.» [3] ويبدو أن سيبويه اكتفى بالتمثيل بينما أرسطو فقد فصل في تعريف الاسم.

المرجع نفسه، ص 94.

(1) ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، ص11.

وقد طرح الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" قضية التقسيم الثلاثي التي قبلها النحاة دون تعليل ولا برهان فيقول:« من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف؟ وكيف حكمتم بذلك وشهدتم بصحته من غير دليل ولا برهان وإنما ذكره سيبويه في أول كتابه حيث قال:" الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى... ثم مثل سيبويه كل صنف من ذلك ولم يقرنه بدليل قاطع ولا حجة فيدل على أن الكلام ثلاثة أقسام كما ذكروا أنه لا رابع لهذه الأقسام ولا خامس ولا أكثر من ذلك فإن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليدا من غير برهان ولا حجة فأنتم في عمياء ولا شبهة فما دعاهم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببرهان وحجج» (4)

« ومفاد النص هنا ليس اعتراضا على التقسيم الثلاثي وإنما إظهارا بأن النحو علم يقوم على الحجة والبرهان فأراد الزجاجي أن يدلل على صحة ما ذهب إليه سيبويه وبقية النحاة بأنه علم لا يعتوره الشك وإذ يدفع بالمحاولات الفاشلة الرامية إلى تفويض هذا التقسيم وإيجاد قسم رابع فإنه يتحدى من يفعل ذلك أن يأتي ببرهان.» (1) وقد دافع ابن الأنباري عن التقسيم الثلاثي للكلم وظهر ذلك واضحا من قوله: « فإن قيل: فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع مايخطر بالبال ويتوهم في الخيال، ولو كان ها هنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة.» (2) في هذا النص دليل قاطع وحجة قوية أمام من يشكك في القسمة الثلاثية للكلم

(1) علي مزهر الياساري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص 304.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

(3) علي مزهر الياساري، المرجع نفسه، ص 301.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 41.

.

كم نجد ابن عصفور هو الأخر قد دافع عن انحصار الكلم في الأقسام الثلاثة دون أن يتعداها إلى أكثر من ذلك، فقال:« والدليل على أن أجزاء الكلام بهذه الثلاثة خاصة أن اللفظ الذي هو جزء كلام إما أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل ألا يدل فإن ذلك عيب، وإن دل فإما أن يدل على معنى في نفسه، أو في غيره لا في نفسه، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف وإن دل على معنى في نفسه فإما أن يتعرض فهو ببنيته للزمان أولا يتعرض، فإن تعرض فهو فعل وإن لم يتعرض فهو اسم، فالأجزاء إذن منحصر في هذه الثلاثة.» [1] أي الاسم والفعل والحرف، ويذكر السيوطي في هذا الصدد:« الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها ...» [2] ويؤكد ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله:« معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعد وثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما. » [3]

وهكذا نخلص إلى نتيجة هامة تتمثل في أصالة القسمة الثلاثية؛ وتبقى أدلة المشككين بها مجرد ظنون؛ لأن أدلتهم لم تكن أدلة إثبات بل أدلة إمكانية التأثير

(1) دليلة مزورن الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، جامعة بسكرة، 2008، ص 53.

(2) الأنباري أبو البركات، أسرار العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1977، ص 23.

(1) ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1989، ص 68.

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص22.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط6، 1960، ص 120.

أقسام الكلم عند المحدثين:

لقد قسم النحاة القدماء الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف وتقيدوا بهذا التقسيم ولم يخرجوا عن حدوده، مما أدى ببعض اللغويين المحدثين إلى الثورة على النحاة القدماء والخروج عن حيز القسمة الثلاثية التي اتبعاها هؤلاء الأمر الذي أدى بهم إلى تقديم تقسيمات جديدة للكلم وفق معايير حددوها لذلك.

فيما يلي سنتعرف على أقسام الكلم عند اللغويين والمحدثين من بينهم إبراهيم أنيس، مهدي المخزومي، تمام حسان وفاضل الساقي.

لقد اعترض إبراهيم أنيس على التقسيم الثلاثي للكلمة وذلك في كتابه (من أسرار اللغة) الذي قسم فيه الكلمة إلى أربعة أقسام وفق ثلاث أسس هي المعنى، الصيغة، وظيفة اللفظ في الكلام [1] وهذه الأقسام هي:

1) « **الاسم:** ويندرج تحته ثلاثة أنواع تشترك إلى حد ما في المعنى والصيغة والوظيفة وهي الاسم العام، العلم، والصفة.

أ) الاسم العام: وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل شجرة، كتاب، إنسان، مدينة...إلخ.

ب) العلم: ويحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي [في مقابلة الكلي] يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها مثل أحمد، وحاتم... إلخ.

(1) حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي للمفردات النحوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص 54.

ج) الصفة: وما يسمى الصفة أو النعت مثل كبير وأحمر ونحو ذلك...» [1]

« **الضمير**: ويتضمن هذا القسم ألفاظا معينة في كل لغة... تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة ويمكن أن يدرج تحت هذا القسم الأنواع التالية:

الضمائر: وهي تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم، مثل: أنا، أنت، هو،...إلخ

ألفاظ الإشارة: مثل: تلك، هؤلاء،...إلخ

الموصولات: مثل الذي، التي، واللذين،...إلخ

العدد: مثل ثلاثة، أربعة،... إلخ فهذه أيضا ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن لها استقلال في الاستعمال اللغوي فقولنا: " ثلاث رجال"، يعني عن قولنا:" رجل ورجل ورجل.» [2]

2) « **الفعل**: وهو ركن أساسي في معظم لغات البشر، أما وظيفته في الجملة فهي الإسناد، أما معناه فكما يقال عادة: فهو إفادة الحدث في زمن معين.» [3]

3) « **الأداة**: هذا هو القسم الخير لأجزاء الكلام، يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف، سواء كانت للجر أو للنفي أو الاستفهام أو للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية، مثل: فوق، وتحت، وقبل،وبعد، ونحو ذلك.» [4]

---

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص 282 – 289 .

(2) إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص ، 290 293.

(3) المرجع نفسه، ص 293 – 294 .

(4) المرجع نفسه، ص 294.

أما مهدي المخزومي فقد قسم الكلمة إلى أربعة أقسام وقد خالف بذلك ما كان متعارفا عليه في الدرس النحو قديما وحديثا. فقال في ذلك الشأن:« غير القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه حكم العقل عليهم، ولكن الأمر يبدوا على غير ما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات ولم يعرض لها سيبويه، أو يشر إليها في تقسيمه؛ أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات ليست لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه كلمات مبهمة، تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر بعينه، و(امرأة) على إنسانة أنثى بعينها، و(شجرة) على نبتة ذات ساق إلى غير ذلك، ولكنها تستعمل في هذا كله وتدل على ذلك كله، ولم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات، أو كنيات؛ لأنها تشري إلى ذلك، ويكنى بها عن كل ذلك وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلمة إلى أربعة أقسام، بدلا من ثلاثة، مما جرى عليه حرف النحاة قديما وحديثا، وهي: الفعل، الاسم، الأداة، الكناية» [1] أما الدكتور تمام حسان فقد قسم الكلم إلى سبعة أقسام وبذلك قد خرج عما كان متعارفا عليه في تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف فقال:« لقد أعدت النظر في هذا التقسيم فعلا، فوصلت إلى أن الكلم العربي ينقسم إلى سبعة أقسام، وهي: الاسم، الصفة، الفعل، الخالفة، الضمير، الظرف، الأداة.» [2]

(1) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص، 46.

(2) حسين منصور الشيخ، المرجع السابق، ص 57.

ويقصد بالخالفة ما عناه النحاة من أسماء الأفعال والأصوات وصيغ التعجب والمدح والذم، ويقول في شرح معناه:« ولقد استعرت اسم الخالفة لأدل به على هذه العبارات مما رواه الأشموني عن الفراء في باب أسماء الأفعال من أنه كان يسمى اسم الفعل (خالفة)، وإن كان بعض المحدثين قد تعودوا نسب ذلك إلى جابر بن حيان الأندلسي» (1)

أما الدكتور فاضل مصطفى الساقي فقد اتفق مع أساتذة في الأقسام التي اقترحها إذ يقول: « لقد كان من نتائج البحث في هذه الرسالة أن توصلت إلى أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة، وهي: الاسم، والصفة، والفعل، والمخالفة، والضمير، والظرف، والأداة، كما قرر الأستاذ المشرف في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) مع اختلاف ملموس في المسائل الفرعية، على نحو ما قرره هذا البحث. » (2)

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناه، ص 89.

(2) حسين منصور الشيخ، المرجع نفسه، ص 58.

معايير اعتماد أقسام الكلم:

مفهوم المعيار لغة واصطلاحا:

لغة: المعايير جمع معيار – هو والعيار بمعنى واحد – وهو: كلُّ ما تُقدَّرُ به الأشياء من كَيْل أو وزن. وما اتُّخِذَ أساساً للمقارنة. يُقال: عَايَر بين المكيالين معايرةً وعياراً: إذا امتحنهما لمعرفة تساويهما. وعاير المكيال والميزان: امتحنه بغيره لمعرفة صحَّته. وفي الفلسفة: المعيار والعيار: نموذج متحقَّق أو متصور لِمَا ينبغي أن يكون عليه الشيء. (1)

قال ابن فارس: «العين والياء والراء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما على نتو الشيء وارتفاعه، والآخر على مجيء وذهاب» (2)

فكأنَّ الْمُعاير أكْثَر من الذهاب والمجيء بين شيئين ليتحقق من تماثلهما.

فالمعيار على هذا: مِقياسٌ تُقاس به الأشياء للحكم عليها وتقويمها، فيقال: معياري إذا كان ملتزَماً فيه بالمقاييس والضوابط. وغير معياري إذا كان مخالفاً لذلك.

اصطلاحاً : :(standard) فالمعيار هو نموذج للأداء يُحدِّد –بمعرفة أفراد أو هيئات علمية ومهنية متخصصة– شروطَ ومتطلباتِ صحَّةِ منتجٍ أو خِدمةٍ مالية، أو دليل ظاهر يمكنه من التعرف على شيء أو مقولة واصدار حكم عليهما،ودوره هو التمييز وعدم الوقوع في الخطأ.

(1) لسان العرب لابن منظور،مادة(عير)،و المعجم الوسيط مادة(عار).

(2) معجم مقاييس اللغة،مادة(عير).

معايير أقسام الكلام:

جميع ما يتلفظ به من الكلام ضربان: مهمل ومستعمل. فالمهمل ما لم يوضع للإفادة. والمستعمل ما وضع للإفادة ,وذلك ضربان: احدهما ما يفيد معنى فيما وضع له ، وهى الألقاب كزيد وعمرو وما أشبهه. والثاني ما يفيد معنى فيما وضع له ولغيره وذلك ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف على ما يسميه أهل النحو. فالاسم كل كلمة دلت على معنى في نفسها مجرد عن زمان مخصوص كالرجل والفرس والحمار وغير ذلك. والفعل كل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بزمان[1] كقولك ضرب ويقوم وما أشبهه. والحرف ما لا يدل على معنى في نفسه ودل على معنى في غيره كمن وإلى وعلى و أمثاله. وأقل كلام مفيد ما بني من اسمين كقولك زيد قائم وعمرو أخوك، أو ما بني من اسم وفعل كقولك خرج زيد ويقوم عمرو. وأما ما بني من فعلين أو من حرفين أو من حرف واسم أو حرف وفعل فلا يفيد إلا أن يقدر فيه شيء مما ذكرناه كقولك يا زيد فإن معناه أدعو زيدا.

وتقسيم الكلام هو النظر إلى المعايير الشكلية والمعنوية التي تضبط التقسيم وتبرزه، فالنحاة العرب اختلفوا في منهج تقسيمهم للكلام، فمنهم من اعتمد الأسس الشكلية ومنهم من اعتمد الأسس الوظيفية ومنهم من جمع بين الأساسين

(1) حسين منصور الشيخ، المرجع نفسه، ص 58.

تعريف الإعراب:

يعدّ الإعراب من أبرز الظواهر في العربية وله معنيان لغوي واصطلاحي:

أوّلا: الإعراب لغة: أجمع اللّغويون العرب أنّ الجذع (ع ر ب) دالّ على الإفصاح والإبانة والتوضيح، فقد « سمّي الإعراب إعرابا لتبيينه وتوضيحه يقال: أعربهم أحسابا أي أبينهم وأوضحهم، ويقال: أعرِب عمّا في ضميرك أي أبِن.» [2] ومن ذلك قول النّبي صلى الله عليه وسلم:« الثيّب تعرب عن نفسها أي تفصح.» وفي حديث آخر« الثيّب يعرب عنها لسانها، والبكر تستأمر في نفسها.» وكذلك الحديث:« فإنّما كان يعرب عمّا في قلبه ولسانه.» [3] وقوله صلى الله عليه وسلم « البكر تستأمر وإذنها صماتها والأيّم تعرب عن نفسها.» أي بيّن رضاها بصريح النطق.[4]

فالإعراب مصدر أعرب، يجئ لمعان، منها الإبانة والتّحسين والتّغيير.[5] فإعراب الكلام بيانه، وإيضاح فصاحته، يقول الأزهري:« الإعراب والتّعريب معناهما واحد: وهو الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبان وأفصح، في الكلام: قد أعربَ.» [6] وعن الفراء:« عرّب بتشديد الرّاء، إذا أبان عمّا في نفسه وأفصح عمّا يحتجب في ضميره.» [7] ويكون أيضا بمعنى التّغيير، يقال:عَرَبَت معدة الرّجل إذا تغيّرت، وقريب من هذا المعنى:« أعربت الدابة في مرعاها إذا لم تستقر في جهة منه،

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع ر ب)، ج1، ص 591.
(2) المرجع نفسه، ج1، ص 588.
(3) إبراهيم عبد الله رفيده، النّحو وكتب التّفسير، دار الجماهيرية، ط 03، 1990، ص 95.
(4) ابن هاشم النّحوي، شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط 01، 2001، ص 22.
(5) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، دار التّضامن للطباعة، القاهرة، ص 158.
(6) ابن منظور، المرجع نفسه، ج1، ص 588.
(7) إبراهيم عبد الله رفيده، النّحو وكتب التّفسير، ص 95.

ويكون أيضا بمعنى التّحسين.» [1] ومنه قوله تعالى:« عُرُباً أَتْرَابا. » [2]

وقيل:« أعرب فلان كان فصيحا في العربية وإن لم يكن من العرب، وأعرب بحجّته أفصح بها، ولم يتق أحدا، والكلام بيّنة، وأتى به وفق قواعد النّحو وطبّق عليها قواعد النّحو، ويأتي للإبانة، وقال عرّب عنه لسانه أبان وأفصح، والكلام أوضحه والاسم الأعجميّ أعربه.» [3]

وقد سمي النحو إعرابا لإظهاره معنى الكلام العربي إذ لا عربية بلا إعراب.[4] يقول ابن منظور في ذلك:« والإعراب الذي هو النحو، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب.» [5]

وبناء على ما سبق من المعنى اللغوي لأصل لفظة إعراب، يلاحظ أنه مشتقّ من (عَرَبَ)، وكلّها بمعنى الإبانة والإفصاح، ومنه العرب الفصحاء.

---

(1) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج 1، ص 31.

(2) سورة الواقعة، الآية 37.

(3) فتحي عبد الفتّاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ص 89.

(4) رؤوف جمال الدين، المعجب في علم النّحو، دار الهجرة، إيران، ص 50.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 589.

ثانيا: الإعراب اصطلاحا: يبدو أنّ المعنى الاصطلاحي للإعراب لم يكن بعيدا عن المعنى اللّغوي وبخاصة في معنى الإبانة والوضوح، كما ورد في كتاب الخصائص لابن جني:« هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول.» (1) أمّا علماء النّحو فعرّفوا الإعراب بأنّه:« تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجرّ وجزم.» (2) ألا وهو:« تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الّذي بُني فيه لفظا أو تقديرا.» (3) وقال الزجاجي:« إنّ النّحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبيّن عنها سمّوها إعرابا أي بيانا،..... ويسمى النّحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا، لأنّ الغرض طلب علم واحد. » (4) وقال أيضا « الإعراب: الحركات المبنية عن معاني اللّغة وليس كلّ حركة إعرابا.» (5) وتحدّث ابن هشام عن الإعراب والبناء، وهما الأساس في بناء النّحو العربي في بداية عرضه للمعنى الاصطلاحي فقال:« ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمّة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، ألا ترى أنّها آثار ظاهرة في آخر "زيد" جلبتها العوامل الدّاخلة عليه، وهي (جاء ورأى والباء) ومثال الآثار المقدّرة ما تعتقده منويّاً في آخر نحو الفتى من قولك: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فأنّك تقدّر في آخره في المثال الأوّل الضمّة وفي المثال الثّاني الفتحة، وفي المثال الثّالث الكسرة

(1) ابن جني، الخصائص، دار الكتب المصرية، ص 35.

(2) فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطوّرا وإعرابا، ص 89.

(3) أبو الحسن بن عصفور الخضرمي الإشبيلي، المقرّب ومعه مثل المقرّب، ص 69.

(4) الزجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص 91.

(5) المرجع نفسه، ص 91.

وتلك الحركات المقدّرة إعرابٌ، كما أنّ الحركات الظاهرة في آخر"زيد" إعراب.» [1] فالإعراب هو الرفع والنصب والجر، وهو تغيّر أواخر الكلمة المعربة أو هو الأثر الظاهر أو المقدّر في آخر تلك الكلمة وهذا ما نفهمه من تعريف الفاكهي للإعراب إذ يعرّفه بأنّه: « أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازا.» [2] ولا يختلف تعريفه عن تعريف من سبقه من النحاة، أما النحويين المحدثين فأرادوا صناعة حدّ مختلف عن حدود القدماء، فقال بعضهم بعد أن عرض تلك التعريفات:

« والإعراب بنظرنا تغيير أواخر الكلمات بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة، ويقابله البناء وهو لزوم آخر اللفظ علامة واحدة في كلّ أحواله، لا تتغيّر مهما تغيّرت العوامل.» [3] ومع ذلك فهو لم يخرج عن حدود القدماء وأشمل هذه التعريفات هو ما ذكره ابن هشام فيقول: « الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يَجْلِبُهُ العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع. » [4]

وممّا سبق يتّضح لنا معنى الإعراب، إذ أنّ هذه التعريفات متقاربة المعنى، فجميعها تدور حول التغيير الذي يلحق الحرف الأخير في كلّ كلمة معربة، ويكون إما ظاهرا أو مقدّرا.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 22.

(2) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص 158-159.

(3) إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص 128.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 22.

التطوّر التاريخي لعلامات الإعراب:

ليس من الممكن الجزم بطبيعة التطوّر التاريخي أو تحديد الكيفية التي وصلت بها صورة علامات الإعراب في العربية إلى ما هي عليه، وما إذا كانت موجودة أصلا في اللّغة العربية أو أنها وليدة التأثير والتأثّر من اللّغات الأخرى، وممّا قيل في هذا الشأن أنّ:« ظاهرة الإعراب إحدى الخصائص الشّائعة في طائفة غير قليلة من اللّغات القديمة السامية كالأكادية، والحبشية واللّغة العربية المضرية المتمثلة في القرآن الكريم والشعر الجاهلي كانت لغة معربة ما في ذلك ريب.» (1)

فالدراسات التاريخية تشير إلى أنّ الإعراب سبق العربية وربّما كان لذلك تأثير فيما اصطنع من العلامات الإعرابية، « فالنقوش البابلية القديمة المكتشفة وأهمها شريعة حمورابي في القرن الثامن عاشر قبل الميلاد تشير إلى أنّ تلك اللّغة قد عرفت الإعراب وأنّ علاماته تشبه علامات الإعراب في العربية، فالضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر، وكذلك الألف للمثنى المرفوع والياء للمثنى المجرور والمنصوب.» (2) إذ يقول جرجي زيدان:« وممّا يحسن قوله أنّ اللّغات السامية القديمة على كثرتها، اختصّ منها بالإعراب لغة بابل (الأشورية) واللّغة العربية، ولعلّ في ذلك ما يدلّ على وحدة أصل العرب والحمورابيين، وأنّ الأمّتين أمّة واحدة تتكلم لسانا واحدا معربا.» (3) كما أنّ اليونانية عرفت الإعراب،« فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة وكذلك الضم، وأنّ الكسرة

---

(1) فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النّحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص 90.

(2) عبد الله الجبوري، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص 325.

(3) جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربية، دار الهلال، ج1 ، ص 43.

عندهم ياء ناقصة، والفتح ألف ناقصة. » [1] وهناك من يرى أنّ علامات الإعراب كانت من صنع أبي الأسود حين همّ بنقط القرآن إذ يقول د. مهدي المخزومي:« كان نَقْط أبي الأسود الدؤلي للمصحف أوّل رمز رُمز به لأحوال أواخر الكلمات المختلفة، وكان هو الدّافع الّذي دفع المشتغلين في القرآن إلى تفسيره تفسيرا علميا.» [2] فهاهو ذا أبو الأسود يقول لكاتبه حين همّ بنقط القرآن:« إذا رأيتني قد فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غنّة فانقط نقطتين فالفتح والضمّ والكسرة حركات حسّيّة وردت على لسان أبي الأسود، ويبدو أنّها صارت مصطلحا للدلالة على هذه العلامات. » [3]

ولقد حصل التطور الكبير في استقرار دلالة هذه المصطلحات ورسمها بعمل الخليل الّذي أبدل النقط الّتي وضعها أبو الأسود بالعلامات المعروفة حاليا، إذ يعتبر الخليل أوّل من تحدّث عن الحركات فقال:« إنّ الفتحة والكسرة والضمّة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى المتكلم به والبناء هو السّاكن الّذي لا زيادة فيه.» [4]

لا نظنّ أنّ أحدا من القدماء يشكّك في وجود الإعراب في اللّغة العربية قبل الإسلام وبعده، إلا أوائل القرن الثاني على الأقل، فالنّصوص القرآنية والقصائد وما رُوي من كلام المتقدّمين بالإضافة إلى

---

(1) المرجع السابق، ص 325.

(2) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ص243.

(3) عبد الله الجبوري، الفكر النّحوي عند العرب، ص 326.

(4) المرجع نفسه، ص 329.

أعمال النّحاة، كلّ ذلك عبارة عن شواهد تؤكد وجود الإعراب في العربية.[1] كما أنّ المستشرقين والدارسين المحدثين يتّفقون على أنّ الإعراب كان موجودا في اللّغة العربية، قال بروكلمان:« وقد ظلّ إعراب الاسم المروث من قديم الزّمان في اللّغة البابلية القديمة كاملا، غير أنّه ضاع بالتدريج شيئا فشيئا منذ وقت مبكر كما حدث ذلك في كلّ اللّغات السامية، أمّا اللّغة العربية بحكم انعزالها في الجزيرة العربية، فظلت تحافظ على صيغتها القديمة وظواهرها اللّغوية بما في ذلك الحركات الإعرابية.» [2] أمّا يوهان فك قال:« لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهر التصرّف الإعرابي بسمة من أقدم السّمات اللّغوية، التي فقدتها جميع اللّغات السامية... وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرّف الإعرابي في لغة التخاطب الحيّ، فأشعار عرب البادية تدلّ على أنّ التصرّف الإعرابي كان بالغا أشدّه لذلك العهد، بل لا نزال حتّى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب.» [3] فمن خلال الأمثلة التي ذكرها يوهان فك فإنّه يؤكد الرأي القائل بوجود الإعراب في اللّغة العربية.

---

(1) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ص 245.

(2) خالد بلمصابيح، ظاهرة الإعراب وأهميتها في اللّغة العربية، مجلة التراث، العدد12، 2012، ص 33.

(3) المرجع السابق، ص 247.

أهمية الإعراب وأثره في تأدية المعاني المختلفة:

العربيّة لغة القرآن، والإعراب ميزة من مزاياها، وسمة من سماتها" فالقرآن الكريم قد نزل بأفصح لغة، وأرقى أسلوب، وأوضح بيان عرفه العرب بجميع فروعهم وقبائلهم خاليا من عوارض اللّهجات المستهجنة، متحلّيا بكلّ سمات الفصاحة والبلاغة في مفرداته وأساليبه، وفي مقدمة تلك السّمات ظاهرة الإعراب الّتي التزم بها النّص القرآني التزاما كاملا، وبنى عليها كثيرا من مظاهر إعجازه وروعة أسلوبه. » (1)

وقد مرّ بنا آلفا أنّ العربيّة قد انفردت بدوام ظاهرة الإعراب فيها واحتفظت بها ميزة عبر الزّمن على عكس اللّغات السّامية الّتي عرفت هذه الظاهرة وفقدتها مع مرور الزّمن.

ولمّا حظيت العربيّة بالتطوّر، أصبح الإعراب عنصرا من أهمّ وأقوى عناصرها، وخاصية من أبرز خصائصها، بل أضحى سرّ جمالها، أمّا قوانينه فهي الّتي تجنّبنا الوقوع في الخطأ، قال ابن قتيبة: « ولها الإعراب الّذي جعله الله وشيا لكلامها وحلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول ولا يفرّق بينهما إذا تساوت حالاهما في أماكن الفعل أن يكون لكلّ واحد منهما إلاّ الإعراب، ولو أنّ قائلا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتّنوين، وقال هذا قاتلُ أخي بالإضافة، يدلّ التّنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التّنوين على أنّه قد قتله.» (2)

ونظرا لأهمية اللّغة العربية أصبح تعلّم الإعراب حكما واجبا؛ لأنّه من أهمّ الوسائل لفهم النّصوص

(1) خالد بلمصابيح، ظاهرة الإعراب وأهميتها في اللّغة العربيّة، مجلة حوليات التراث، العدد12، 2012، ص 43.

(2) محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الحكم النّحوي، ج 01، دار البصائر، ص 580، 581.

الشّرعيّة، قال ابن سراج الشنتيريني:« إنّ الواجب على من عرف أنّه مخاطب بالتّنزيل، مأمور بفهم كلام الرّسول صلّى الله عليه وسلّم غير معذور بالجهل بمعناهما، غير مسامح في ترك مُقتضاهما أن يتقدّم فيتعلم اللّسان الّذي أنزل به القرآن، حتّى يفهم كتاب الله، وحديث رسول الله، إذ لاسبيل إلى فهمهما دون معرفة الإعراب وتمييز الخطأ من الصواب،لأنّ الإعراب إنّما وضع للفرق بين المعاني... فلو ذهب الإعراب لاختلطت المعاني، ولم يتميّز بعضها من بعض وتعذّر على المخاطب فهم ما أريد منه، فوجب لذلك تعليم هذا العلم، إذ هو أَوْكد أسباب الفهم، فاعرف ذلك، ولا تحد عنه فإنّه علم السّلف الّذين استنبطوا به الأحكام، وعرفوا به الحلال والحرام.» (1)

وقد روي عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال:« أعربوا القرآن، والتمسوا غرائبه.» (2) كما روي في حديث آخر جاء فيه: « أعربوا الكلام، كي تعربوا القرآن.» (3) أي« لتنطقوا به سليما من اللّحن.»(4) كما نسب إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: « من قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد.» (5) وروي عن أبي بكر الصّدّيق أنّه قال: « لتعلمُ إعراب القرآن أحبّ إلى من تعلّم حروفه.» (6) ونجده في موضع آخر يقول: « لأن أعرب آية أحبّ إليّ من أن أحفظ آية.» (7) أمّا عمر بن الخطاب فيقول في أهمية الإعراب: « تعلّموا إعراب القرآن كما تتعلّمون حفظه.» (8)

---

(1) خالد بلمصابيح، ظاهرة الإعراب وأهميتها في اللّغة العربيّة، مجلة حوليات التراث، العدد12، 2012، ص 34.

(2) فكر الدّين قباوة، مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء، ص 60.

(3) المرجع نفسه، ص 61.

(4) المرجع نفسه، ص 61.

(5) المرجع نفسه، ص 43.

(6) المرجع نفسه، ص 61.

(7) المرجع نفسه، ص 43.

(8) المرجع نفسه، ص 43.

يتّضح لنا من خلال أقوال النّبي صلّى الله عليه وسلّم والصّحابة رضوان الله عليهم أهمية الإعراب وعلاقته باللّغة العربيّة لغة القرآن وذلك من خلال حرصهم الشّديد على فهم اللّغة العربيّة وتجنّب الوقوع في اللّحن.

كما أنّ ضبط الآيات القرآنية وفهم أسرارها لا يتمّ إلاّ عن طريق الإعراب فهو من أهمّ الوسائل الّتي تسهم في ذلك، يقول ابن المجاهد:" فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللّغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإما مالّي يفزع إليه حفاظ القرآن في كلّ مصر من أمصار المسلمين، ومنهم من يؤدّي ما سمعه ممّن أخذه عنه ليس عنده إلاّ الأداء لما تعلّم، لا يعرف الإعراب ولا غيره فذلك الحافظ، فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدّة تشابهه، وكثرة فتحه وضمّه وكسره في الآية الواحدة، لأنّه لا يعتمد على علم بالعربيّة ولا بصر بالمعاني يرجع إليه." [1]

إذن " ما من شكّ في أنّ أوثق نصّ عربيّ تستند إليه الغربيّة في تقعيد قواعدها وفهمها واستجلاء بهائها وحليتها النّص القرآني، وأَقْوَم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصّل به إلى تبيّن أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه، إذ لولاه ما كان يتسنّى لنا أن نفهم معاني القرآن ولا أن ندرك جماله، ومحال بلاغته وإعجازه، وسائر أوامره ونواهيه ومصادر أحكامه حلاله وحرامه وآيات وعده ووعيده"[2]

(1) خالد بلمصابيح، ظاهرة الإعراب وأهميتها في اللّغة العربيّة، مجلة حوليات التراث، العدد12، 2012، ص 42.

(2) المرجع نفسه ، ص 41.

وقد عدّ ابن فارس الإعراب المفرّق بين المعاني المختلفة في اللّفظ وبه يزيل المتكلّم الإبهام الّذي يعترضه خاصّة في الجملة المتشابهة في ألفاظها وبواسطته يعرف الخبر والفاعل والمفعول حيث يقول:« من العلوم الجليلة الّتي خصّت بها العرب الإعراب الّذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ، وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام.» (1) وقد أكّد السيوطي على دور الإعراب في التّمييز بين المعاني، حيث يقول:« فأمّا الإعراب فيه تتميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلّمين وذلك أنّ قائلا لو قال: ما أحسن زيد غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيدًا، أو ما أحسن زيدٌ، أو ما أحسن زيدٍ أبان بالإعراب عن المعنى الّذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني.» (2)

فالسيوطي يرى أنّ الحركات الإعرابية تكشف عمّا يريد المتكلّم إيصاله إلى المتلقي، وبذلك ربط الإعراب بقصد المتكلّم، فالأمثلة الّتي استشهد بها السيوطي دون إعراب تدلّ على التعجّب والنّفي والاستفهام، فحركة الإعراب هي الّتي تنقل المعنى من أسلوب لآخر، فالإعراب يعيّن معنى الجملة والدّليل على ذلك « أنّك لو قلت: ما أحسنَ زيدًا! لكنت متعجّبا، ولو قلت ما أحسنَ زيدٌ لكنت نافيا، ولو قلت: ما أحسنُ زيدٍ؟ كنت مستفهما عن أيّ شيء منه حسن، فلو لم تعرب في هذه المواضيع

(1) أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، ص 42.

(2) السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج 01، ص 329.

لالتبس التعجّب بالنّفي، والنّفي بالاستفهام واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب.» (1)

فبالإعراب تحصّلنا على ثلاث جمل تعجّبيّة ومنفيّة واستفهاميّة وكلّ واحدة لها معناها الخاص الّذي نفهمه عن طريق الإعراب الّذي جيء به دالّا على اختلاف المعاني؛ لأنّ « الألفاظ تبقى مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها.» (2) ولولاه لآل الأمر « إلى اللّبس في الكلام أو الجمود في العربيّة وتراكيبها، وقتل الطاقة الكامنة فيها... ولعلّ أسلوب التّقديم والتّأخير في العربيّة أصدق دليل على أهميّة الإعراب. » (3)

فالتّقديم والتّأخير من أهمّ الميزات الّتي منحها الإعراب للّغة العربيّة، ولولاه لما استطاع الدّارس التّمييز بين الفاعل والمفعول، فحركات الإعراب دوال على المعاني وهو قول أكثر النّحويين من بينهم الزجاجي الّذي يقول:« إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني.» (4) ففهم « السياقات والتركيبات اللّغويّة لا يتّضح في كثير من الأحيان إلّا بضبط الكلمة تبيان موقعها الإعرابي.» (5) ومن خلال ما سبق يتّضح لنا أنّ للإعراب في اللّغة العربيّة أثر بالغ في تأدية المعنى وكشفه وإزالة اللّبس والغموض في معظم الحالات، كما يعتبر ميزة تميّزت بها العربيّة دون سائر اللّغات وذلك بإعطاء الكلمة حرية في التركيب من حيث التّقديم والتّأخير دون أن تفقد الكلمة وظيفتها وهذا كلّه بفضل الإعراب.

---

(1) كمال الدّين أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 34، 35.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 28.

(3) بلمصابيح، المرجع السابق، ص 40.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص 69.

(5) د. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية، دار الفرقان، بيروت، ط 01، 1985، ص 149.

أنواع الإعراب:

للإعراب أنواع وعلامات فأنواعه أربعة:« رفع ونصب وجرّ وجزم وعن بعضهم أنّ الجزم ليس بإعراب وليس بشيء.» [1] وقد بيّن علي بن أحمد الفاكهي أنّ أنواع الإعراب أربعة لا زائد عليها رفع ونصب وحفض وجزم.[2] أمّا سيبوسه فقد حدّد لأواخر الكلمات في اللّغة ثمانية مجار:« على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللّفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضمّ والجزم والوقف.» [3] « فالرّفع عَلَمُ الفاعليّة، والنّصب عَلَمُ المفعوليّة، والجرّ عَلَمُ الإضافة.» [4] أمّا مهدي المخزومي فيرى أنّ« للإعراب علامات تدلّ عليه وهي الحركات والحركات في العربيّة الضمّة والكسرة والفتحة، وقد اعتدت العربيّة بالضمّة والكسرة اعتداءا خاصّا، فجعلت الضمّة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة، أمّا الفتحة فعلم ما ليس بإسناد ولا إضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميّز بعضها عن بعض بما تؤدّيه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغويّة.» [5]

وقد تحدّث ابن مالك عن أنواع الإعراب فقال:« وأنواع الإعراب رفع ونصب وجرّ وجزم، وخصّ الجرّ بالاسم، لأنّ عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرّفع والنّصب وخصّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض في الجرّ.» [6]

---

(1) ابن هاشم النّحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 01، 2001، ص 23.

(2) علي بن أحمد الفاكهي، الفواكه الجنية على متممة الجرمية، دار الفكر، الأردن، ط 01، 2009، ص 85.

(3) أبو بشر عمر بن عثمان الملقب بسيبويه، الكتاب، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 13.

(4) ابن الحاجب، كافية ابن الحاجب، مكتبة البشرى، باكستان، ط 01، 2008، ص 11.

(5) مهدي المخزومي، في النّحو العربي، نقد وتوجيه، ص 67.

(6) فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النّحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ص 90.

وقد وافقه في ذلك الشنقيطي بقوله:[1]

وإن ترد أن تعرف الإعرابا لتقتفي في نطقك الصوابا.

فإنّه بالرّفع ثمّ الجرّ والنّصب والجزم جميعا تجري.

فالرّفع والنّصب بلا ممانع قد دخلا في الاسم والمضارع.

والجرّ يستأثر بالأسماء والجزم بالفعل بلا امتراء.

ومن هنا يتّضح لنا أنّ الأنواع الأربعة للإعراب (رفع ونصب وجر وجزم) تنقسم إلى ثلاثة أقسام[2]:

أ) **ما هو مشترك بين الاسم والفعل:** وهو الرّفع والنّصب.

1) الرّفع: وله معان كثيرة في اللّغة منها:« رفع الزّرع ... حمله إلى البيدر وفي الصحاح: الرّفع في الإعراب كالضمّ في البناء وفي الاصطلاح هو وقوع الاسم أو ما شبه به في موقع العمدة من الكلام.» [3] « يوصف به الاسم المعرب والفعل المضارع المعرب، وذلك إذا أخذ كلّ منهما في الجملة وظيفة نحوية من وظائف الرّفع كالمبتدأ أو الخبر، أو الفاعل، أو اسم كان وكذلك تجرّد الفعل من النّاصب أو الجازم.» [4] فقولنا:"زيد يقوم"، فزيد مرفوع بالابتداء، علامة رفعه الضمّة و"يقوم" فعل مضارع مرفوع لأنّه خال من أدوات النّصب أو الجزم، وعلامة رفعه أيضا الضمّة.[5] فالضمّة هي العلامة الأصلية في الاسم الصحيح الصّريح والفعل المضارع الصحيح الآخر الخالي

(1) أحمد بن أدّو البحكني الشنقيطي، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، ط 01، 2013، ص 99.

(2) شذور الذهب، ص 23.

(3) رؤوف جمال الدّين، المعجب في علم النّحو، دار الهجرة، إيران، ص 55.

(4) محمد عيد، النّحو المصفى، دار نشر الثقافة، ص 22.

(5) شذور الذهب، ص 23.

من ضمائر الرّفع المتّصلة.[1] وينوب عنها " الواو في جمع المذكر السّالم والأسماء الخمسة، والألف في المثنى، وثبوت النون في الأفعال الخمسة. "[2]

2) النّصب: في الإعراب كالفتح في البناء[3] " ويوصف به الاسم المعرب والفعل المضارع المعرب وذلك أيضا إذا أخذ كل منهما في الجملة وظائف النّصب كالمفعول به، أو الظرف، أو الحال بالنّسبة للاسم، وكذلك إذا وقع الفعل المضارع بعد أداة من أدوات النّصب. "[4] ومثال ذلك قوله تعالى: " وما كان الله ليضلّ قوما بعد إذ هداهم. "[5] فكلمة (يضلّ) فعل مضارع منصوب بعد لام الجحود وكلمة (قوما) مفعول به منصوب، وكلمة (بعد) ظرف مكان مفعول فيه منصوب.[6] وتعتبر الفتحة العلامة الأصلية في الاسم والفعل المضارع المعربان، وينوب عنها " الياء في جمع المذكّر السّالم والمثنى، والألف في الأسماء الخمسة والكسرة في جمع المؤنث السّالم، وحذف النون في الأفعال الخمسة. "[7]

ب) ما هو خاصّ بالاسم: وهو الجرّ وله معانٍ كثيرة في اللّغة منها: الجَذْبُ وهو اصطلاح نحوي.[8] و" يوصف به الاسم المعرب فقط، فالجرّ من خصائص الأسماء، وإنّما يكون الاسم مجرورا إذا جاء في جملته في إحدى وظائف الجرّ، وذلك بعد حرف من حروف الجرّ، أو وقع (مضافا إليه) بعد اسم آخر كقول الرّسول (مِنْ حُسْنِ إسْلامِ المرْءِ تركه مَالا يَعْنِيه) فكلمة (حُسن)

(1) رؤوف جمال الدّين، المعجب في علم النّحو، ص 56.
(2) د. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية، ص 149.
(3) المرجع السّابق، ص 56.
(4) محمد عيد، النّحو المصفى، ص 22.
(5) الآية 115، سورة التوبة.
(6) محمد عيد، النّحو المصفى، ص 23.
(7) د. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية، ص 149.
(8) رؤوف جمال الدّين، المعجب في علم النحو، ص 56.

وكلمة (المرء) مجرورة أيضا (مضاف إليه) لكلمة (إسلام).» [1] فالعلامة الأصليّة للجرّ هي الكسرة و ينوب عنها « الياء في جمع المذكّر السّالم والمثنى والأسماء الخمسة، والفتحة في الممنوع من الصرف.» [2]

ج) ما هو خاصّ بالفعل: وهو الجزم وهو اللّغة القطع، وجزم الحرف أسكنته، وعليه سكنت، وكان المازني يقول:« الجزم قطع الإعراب، فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه.» [3] والجزم« يوصف به الفعل المضارع المعرب فقط، إذا جاء في كوضع للجزم بعد حروفه أو بعد أدوات الشّرط التي تجزمه.» [4] كقوله تعالى:« لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَد ولَمْ يَكُن لَهُ كفؤا أَحَد.» [5] فالأفعال (يلد، يولد، يكن) أفعال مضارعة مجزومة بحرف الجزم (لَمْ).

والحركة الأصلية للجزم هي السّكون وهي عبارة عن عدم وجود حركة ما وعلامته الفرعية: حذف النون في الأفعال الخمسة، وفي المعتل حذف حرف العلّة.[6]

(1) محمد عيد، النّحو المصفى، ص 23.

(2) د. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية، ص 149.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، ج 01، ص 94.

(4) محمد عيد، النّحو المصفى، ص 23.

(5) الآية 03، سورة الإخلاص.

(6) رؤوف جمال الدّين، المعجب في علم النحو ، ص 57.

المحل الإعرابي:

نعني بالمحل الإعرابي:« تلك المصطلحات التي أطلقها علماء اللغة لتدل على وظيفة الكلمة في الجملة، وتحد علاقاتها بما قبلها وما بعدها من كلمات.» (1)

و« الإعراب بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أوغير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات من ثنيا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضا.» (2)

فكلمة (الشمس) مثلا في قوله:« والشمس تجري لمستقر لها. » (3) مبتدأ مرفوعا وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهذا لا يعني أن صفة الابتداء ملازمة للفظ (الشمس) بل هي مبتدأ في هذه الجملة فقط وقد تأتي مجرورة في قولنا: نظرت إلى الشمس، أو منصوبة إذا رأيت الشمس وعليه: « فالمحل من الإعراب إلا قالبا تمر به الكلمات التي تتفق وهذا القالب .» (4)

أما قولنا في الجملة الفعلية: جاء زيد من السفر.

تعتبر كلمة "زيد" في هذه الجملة عن الفاعل، و« ترمز الضمة في أعلاه إلى العلامة الأصلية للرفع، فالرفع هو حكم موقع الفاعل، فالمحل أسند لزيد هذا الحدث (المجيء) وأكسب زيدا علامة الرفع بينما كان مهملا في المعجم.» (5)

(1) ناصر بن عبد الله الهويريني، مفتاح الإعراب، دار الصميعي للنشر، السعودية، ط1، 2005، ص،13.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان، ص، 67.

(3) سورة يس،الآية 38.

(4) ناصر بن عبد الله الهويريني، المرجع نفسه، ص 13.

(5) المرجع نفسه، ص 14.

وقولنا:**1)** المطر غزير، **2)** إن المطر غزير، **3)** كان المطر غزير.

فكلمة (المطر) في الجملة الأولى مبتدأ مرفوعا بالضمة، والخبر مرفوعا بتنوين الضم أما في الجملة الثانية دخل الحرف المشبه بالفعل (إنّ) على المبتدأ، فأدّى إلى إبدال علامة الرفع (الضمة) بالفتحة التي أصبحت علامة للنصب وبقي الخبر مرفوعا.

وقد تعتبر آخر الاسم (غزير) في الجملة الثالثة وأصبح آخر منصوبا نظرا لدخول الناسخ على الجملة الاسمية (المطر غزيرا) وبقي الاسم (المطر) مرفوعا، ومن الجمل السابقة نلاحظ أن آخر الاسم قد تغير وقد عبر الإعراب بدقة عن التغيرات الحاصلة.

قال الله تعالى:« ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»[1] فكلمة (رفع) المبتدأ مرفوع بالضمة، واسم الله مرفوعا مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحله مرفوع لأنه فاعل الدفع، و(الناس)، ومفعول به منصوب بالفتحة والناصب له (الدفع) لأنه مصدر حال محل (أن والفعل)، وكل مصدر كذلك فإنه يعمل عمل الفعل.[2]

قال طرفة بن العبد البكري[3]:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود.

فكلمة الأيام فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة أما الاسم (جاهلا) خبر كان منصوبا بالفتحة الظاهرة وكلمة (الأخبار) اسم مجرور واختص هذا الاسم بالجر نظرا لاتصاله بحرف الجر (الباء) وعلامة

---

(1) سورة البقرة الآية 251.

(2) ابن هاشم النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 24.

(3) فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص 91.

جره الكسرة ومن هنا فالمحل أو« الموقع الإعرابي لا يدرك إلا بالعقل المجرد، فهو صورة ذهنية وظيفتها التفريق بين الوظائف النحوية في التركيب مثل الفاعلية والمفعولية.» [1]

كما أن أي « تغير في لفظ من التركيب يصاحبه تبدل في الدلالات المعنوية من جهة، وتأثير في الوظائف والعلاقات بين المفردات والجمل من جهة ثانية.»[2]

« فقولنا: (العصفور داخلُ القفص الآن) يعني أنه يقوم بعملية الدخول إليه أما قولنا: (العصفور داخلَ القفص الآن) فيعني أن قد دخل من قبل وهو حبيس فيه الآن، ومن هنا فكلمة (داخل) في الجملة الأولى خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أما (داخل) في الجملة الثانية فهي ظرف مكان منصوب بالفتحة.

وكذلك نستطيع أن نفهم معنيين مختلفين لقول الشاعر:

أحبك يا ظلوم وأنت مني مكان الروح، من جسد الجبان

فالرفع في كلمة (مكان) يدل على أن المخاطبة هي المكان الذي تسكنه روح الجبان في حين أن النصب يعني كونها هي في مكان تلك الروح، تحل محلها وتقوم مقامها من جسمه.»[3]

وفي قوله: « إنما يخشى الله من عباده العلماء.» [4] فالمعنى دل على أن العلماء هم الذين يخافون الله وسبحانه وليس العكس فكلمة (العلماء) فاعل مرفوع بالضمة، ولفظ الجلالة مفعول به وفي قوله تعالى: « إن الله بريء من المشركين ورسولَه.» [5]

(1) ناصر بن عبد الله الهويريني، مفتاح الإعراب، ص، 15.

(2) فكر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، ص 28.

(3) المرجع نفسه، ص، 28.

(4) سورة فاطر ، الآية، 28

(5) سورة التوبة، الآية، 3

فإن قلنا (رسولِه) بالجر فهذا خطأ لأن الله في هذه الحالة يتبرأ من المشركين ومن رسوله ولكن الأصل أن يقع العطف على لفظ الجلالة لا على المشركين فيصبح في التركيب على النحو التالي: « إن الله ورسوله بريئان من المشركين.»

أما في قوله تعالى: « إذ ابتلى إبراهيمَ ربهُ.» [1] تدل على علم الفاعلية.

ومن هنا فإن المعاني اللغوية والمعاني الوظيفية مرتبطة ارتباطا وثيقا فإننا لا نفهم الفاعلية من المفعولية في الجملة إلا من خلال الحركة الإعرابية فهي التي تبين لنا الكلمة ووظيفتها في الجملة وعلاقاتها الإعرابية لما قبلها وما بعدها من كلمات.

سورة البقرة، الآية 24

العامل النحوي:

لغة: ورد في لسان العرب لابن منظور أنّ: « العامل هو الذي يتولّى أمور الرّجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للّذي يستخرج الزّكاة عامل، والعمل المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملا وأعمله غيره، واستعمله، واعتمل الرّجل:عمل بنفسه.» (1)

اصطلاحا: عرّف العامل اصطلاحا من قبل كثير من النّحاة والمؤلّفين، ومن هذه التعريفات: ما ورد في لسان العرب لابن منظور: « العامل في العربيّة ما عمل عملا فرفع أو نصب أو جرّ، كالفعل والنّاصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من الإعراب» (2)

ويعرفه عباس حسن بقوله: « العامل هو ما يؤثّر في اللّفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابيّة ترمز إلى معنى خاص،كالفاعليّة والمفعوليّة وغيرهما، ولا فرق بين أن تكون العلامة ظاهرة أو مقدّرة.» (3)

وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله: « العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.» (4) يقول ابن الحاجب: « والعامل ما به تقوم المعنى المقتضى.» (5) أمّا الصبان فقد ذكر ما نقله الأشموني عن التسهيل وهو أنّ: « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.» (6)

(1) ابن منظور، لسان العرب، ، دار صادر، بيروت، ج11، حرف اللام، مادة (عمل) ص 474 – 475.

(2) ابن منظور لسان العرب، مادة (عمل)، ج11، ص 476 .

(3) عباس حسن، النحو الوافي،دار المعارف،مصر،1975،ج1 ،ص75.

(4) التعريفات ص 122.

(5) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، السعودية، ط1، 1996، ج1، ص 64 .

(6) الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955، ج1 ص 19.

فيتّضح مما سبق أنّ العامل هو المؤثر أما عمل العامل هو التأثير في الكلمات بتحديد وظائفها وإعطائها علامة إعرابية محددة.

أركان العامل النحوي: من التعريف الاصطلاحي يتضح لنا أنّ العامل في النحو العربي يقوم على ثلاثة أركان هي:

العامل: هو الذي يحدث الأثر الإعرابي في آخر الكلمة.

المعمول:هو الاسم أو الفعل المتأثر بالمعمول فتظهر عليه الحركة الإعرابية.

الحركة الإعرابية:هي علامة تأثير العامل على المعمول.

أقسام العامل:

للعامل قسمان: أحدهما لفظي والآخر معنوي، قال ابن جني في ذلك: « إنما قال النحويّون عامل لفظي وعامل معنوي ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.» (1)

(1) العوامل اللفظية:

صنّف النّحاة العوامل اللّفظية باعتبار« أقسام الكلام: الفعل والاسم والحرف، وميّزوا القويّ منها والضعيف،والأصل والفرع.» (2)

(1) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1 ، ص 109.

(2) عبد الحميد السيّد، مجلة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد (3+4)، 2002، ص 48.

معنى ذلك أنّ الأصل في العمل والتّأثير يعود للفعل، فالحرف فالاسم لأن النحويين أدركوا« وهم يحلّلون التراكيب، أنّ الأفعال والحرف عاملة بالأصالة، وأنّ الأسماء لا أصالة فيها، لأنّها تعتورها المعاني والإعراب خاص بها، ويعمل منها ما أشبه الفعل أو ضمن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله » [1] كاسم الفاعل واسم المفعول، فيعمل الفعل في الفاعل فيقوم برفعه إن كان لازما وإذ كان متعدّيا فيرفع فاعلا وينصب مفعولا أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل.

وتعتبر الأفعال أقوى العوامل لأنها لابدّ أن تعمل ومحلّ عملها الاسم وإذ يقول عبد الحميد السيّد: « إنّ الفعل أقوى العوامل، وعلّة ذلك أنه حدث ترتبط به مقيّدات أو معتقدات تحدد جهة من جهاته، كالمُحدِث والمُحدَث والعلّة والزمان والمكان والهيئة...» [2]

« والمقصود بقوة الفعل قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص، ويرد هذا المصطلح "القوة" ملازما لمصطلح "العمل" في كتاب سيبويه، وذلك في تصنيف متدرج لأشكال العمل على النّحو التالي:

1) قوة العمل.
2) قوة اسمي الفاعل والمفعول.
3) قوة المصادر.
4) قوة الصفات.

(1) المرجع نفسه، ص 49.

(2) المرجع نفسه، ص 49.

5) قوة مايجري مجرى الفعل.

6) قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول.

ويلحظ من هذا التصنيف أنّ القوة تقلّ كلّما انتقلنا من درجة إلى أخرى وتتوقف قوّة الفعل على حاجته الدلالية التي تكتمل بالارتباط بمعمولاته.» [1] معنى ذلك أن الأفعال تختلف من حيث القوّة والضعف في العمل وذلك مرتبط بدلالاتها وعلى حسب هذه الدلالة يتحدّد عدد المفعولات وعلى ذلك قسّم النّحاة الأفعال إلى: لازم يكتفي بفاعله، ومتعدٍ فاعله إلى المفعول به.

« ويرى النّحاة أنّ الأفعال أقوى القرائن اللّفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، وأنّها الأصل في العمل ، وكل ما سواها من العوامل محمول عليها ومشبه بها، فهي تفوق الأسماء والحروف، لأن معمولاتها كثيرة.» [2]

قال ابن يعيش: « أصل العمل إنّما هو للأفعال، وإذ عُلم ذلك، فليعلم أنّ الفروع أبدا تنحطُّ عن درجات الأصول.» [3]

أما الأسماء فهي عوامل أضعف من الأفعال، وبناء على تصنيف سيبويه لأشكال العمل يتّضح لنا أنّ الأسماء تتدرّج بين القوّة والضعف على حسب علاقتها بالفعل فكلّما « ازدادت منه قربا ازدادت قدرة على العمل، وكلّما بعد بها الشبه عنه ضَعُف عملها.» [4]

(1) عبد الحميد السيد، المرجع نفسه، ص 49.

(2) المرجع نفسه، ص 50

(3) المرجع نفسه، ص 50

(4) المرجع نفسه، ص 51.

أما الحروف فهي عوامل أضعف من الأفعال ومن اسمي الفاعل والمفعول لأنها تعمل أحيانا وتعطل أحيانا أخرى إذ يقول عبد الحميد السيد:« الحرف أدنى من اسمي الفاعل والمفعول في القوة والعمل، والعامل من الحروف ما كان مختصّا، غالبا بفعل كأحرف الجزم والنصب، أو باسم كأحرف الجرّ وإنّ وأخواتها، وأمّا ما لا اختصاص له باسم أو بفعل فليس عاملا، كأحرف العطف وكما تتفاوت الأفعال قوة وضعفا، كذا تتفاوت الحروف » (1)

العوامل المعنوية:

معنى العمل المعنوي أنّ المعمول :« يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم » (2) وعرفه الجرجاني بقوله: « العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظّ وإنّما هو معنى يُعرفُ بالقلب.» (3)

أما عبد الحميد السيد فيرى أنّ العوامل المعنوية « لا يصحبها قرائن لفظيّة، ولكنّها تعبّر عن معان خاصّة، كالابتداء والخلاف أو الصرف.» (4)

(1) المرجع نفسه، ص 51.

(2) ابن جني، الخصائص، ج1 ، ص 109 .

(3) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 122 .

(4) عبد الحميد السيد، المرجع السابق ، ص 48.

موقف النحاة القدامى والمحدثين، من نظرية العامل:

1) موقف النحاة القدامى من العامل:

موقف سيبويه: لقد جعل سيبويه نظريّة العامل مسألة أساسيّة في كتابه إذ يقول في باب مجاري أواخر الكلم في العربيّة « وهي تجري على ثمانية مجار: على النّصب والجرّ والرّفع والجزم، والفتح والضّم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثّمانية يجمعها في اللّفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضمّ، والجزم والوقف، وإنّما ذكرت لك ثمانية مجاري لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل – وليس شيء منها إلا ويزول عنه– وبيّن ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف وذلك حرف الإعراب.»[1]

معنى ذلك أنّ العامل هو الذي يحدث الأثر الذي يظهر في الكلمة، أي أنّ علامات الإعراب لا تأتي من عدم بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات فأحدث فيها حركات الإعراب كالرّفع والنّصب والجرّ والجزم.

موقف ابن جني: يرى أبو الفتح عثمان بن جني أنّ العامل هو المتكلم وبذلك يخالف ما ذهب إليه النّحاة وفي ذلك يقول:« إذا قلت : ضربَ سعيدٌ جعفرًا، فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: (ضربَ) إلاّ على اللّفظ بالضّاد والرّاء والباء على صورة (فَعَلَ)، فهذا هو الصّوت، والصّوت ممّا لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.

(1) سيبويه،الكتاب،ج1 ، ص13

وإنما قال النّحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأمّا الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا شيء غيره، وإنّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت أثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ، وهذا واضح.» [1]

فالكلمة عند ابن جني هي عبارة عن أصوات، والأصوات لا عمل لها وليست لها القدرة على التأثير في غيرها من الكلمات بل المتكلّم هو الذي يحدث هذا العمل فيرفع وينصب ويجرّ ويجزم.

موقف ابن مضاء القرطبي:

ثار ابن مضاء على نظرية العامل وقد حاول أن يلغي هذه النظرية إلغاء تاما، إذ نجده يقول في كتابه (الردّ على النحاة): « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيدٌ عمرًا أنّ الرفع الذي (زيد) والنصب الذي في (عمرو)، إنما أحدثه (ضرب).» [1] وقد اعتمد ابن مضاء في رفضه لنظرية الحجج التالية [2]:

(1) ابن جني، الخصائص،ج1 ، ص 109_110

1) إن العامل ينبغي أن يكون موجودا حينما يقوم بعمله، والعامل النحوي يجب إلا ينسب إليه عمل ما، لأن الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه، فلا ينصب (زيد) في قولنا إن زيدا قائم، إلا بعد انعدام (إن)، أي بعد الانتهاء من نطقها.

2) إن العامل إما أن يعمل بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يعمل بالطبع كالماء والنار، والعامل النحوي لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع.

موقف المحدثين من نظرية العامل:

موقف إبراهيم مصطفى:

لقد تأثر إبراهيم مصطفى بابن مضاء القرطبي في فكرة إلغاء العامل النحوي وذلك من خلال كتابه " إحياء النحو" حيث رفض أن تكون الحركات الإعرابية في الجملة نتيجة لعامل نحوي إذ يقول: « على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى المعنى ولا أثرا في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته.» [3]

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 18.

(2) المرجع نفسه، 19 – 20.

(3) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1937، ص 41.

ويضيف بقوله:« ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى.» [1] فهو يرى أن الإعراب لا يجلبه العامل، بل ربط الحركات الإعرابية بالمعاني التي تشير إليها الجملة إذ يقول: « نعلم أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما بعدها من الكلمات فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم.» [2]

موقف تمام حسان:

رفض تمام حسّان العامل النحوي بالقول بأنه "لا عامل" ويرى أنّ الحركة الإعرابية هي ناتجة عن الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص [3] « فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعا، لو أن المصادقة الصرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه.»[4]

كما ردّ على من اعتقد أن العامل هو المتكلم بقوله:« فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة فلو ترك لكلّ متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجزم كما يشاء لما استطاع

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 41 – 42.

(2) المرجع نفسه، ص49 .

(3) تمام حسان، اللغة بين المعيارية الوضعية، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ،2000، ص57.

(4) المرجع نفسه،ص57.

النحاة أن يدرسوا لغة العرب لأنّ العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة.»
(1)

وقد ذهب تمام حسان لوضع بديل للعامل،فيرى أن العلامة الإعرابية ناتجة عن فكرة تضافر القرائن، والقرائن عنده نوعان لفظية ومعنوية وهذا اصطلح عليها أيضا بقرائن التعليق.
إذ يرى " أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعامل النحوي لأن التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية.» (2)

(1) المرجع نفسه، ص56.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994، ص 189.

التعليل النحوي

مفهوم العلة (لغة و اصطلاحا):

مفهوم العلة لغة: وردت عدة معاني و مفاهيم لغوية للعلة من بينها ما جاء في لسان العرب "العلة المرض وعل يعله و اعتل أي مرض فهو عليل والعلة أيضا الحدث يشغل صاحبه عن حاجته"[1].

قال الفيروز آبادي: العلة بالكسر :المرض،عل يعل و اعتل أعله الله تعالى، فهو معل وعليل، ويقال لكل معتذر مقتدر وقد اعتل، الثمر مرة بعد مرة[2].

كما قال ابن منظور: وتعلل به أي تلهى به... العلة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله وهذه علته سببه...و المعلل كمحدث دافع جابي الخراج بالعلل ومن يسقي مرة بعد مرة، ومن يجني الأول.

مفهوم العلة اصطلاحا: هي الحكم الذي يعطى عن الكلمة في إعرابها وبنائها، وتعددت تعاريف العلماء للعلة وللحديث المعلول، إلا أن معظمهم اتفقوا على أن العلة عبارة عن سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، و أن الحديث المعلل، هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته.

قال الخليلي في تعريفه للعلة:«الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه و سلم على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه و صحيح معلول».[3]

---

(1) ابن منظور: لسان العرب،ج11،ص471،مادة(ع،ل،ل).

(2) القاموس المحيط21/4،مادة(العل).

(3) الإرشاد،ج1،ص160،157.

وفي قول محمد خير الحلواني:" يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية و يصل إلى المحاكمة الذهنية للصرف".[1]

إلى جانب هذا تعتبر العلة كركن من أركان القياس «وهي الجامعة بين المقيس و المقيس عليه سواء كانت علاقة تماثل أو اطراد أو تضاد، فتسوغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه».[2]

مفهوم التعليل النحوي

هو الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاث الرفع النصب والجر، والفعل في حالتي الإعراب والبناء، وكذلك في الرد على حكم السم المبني كما ذكر ابن جني في كتابه (الخصائص)" أن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل المتفقهين" [3] وتشكل عنصرا من التنظير النحوي الذي يقوم على الاستدلال العقلي، وتعتبر العلة النحوية آلية من آليات المنهج اللغوي من خلالها نحاول فهم النحو بنظامه وأحكامه وتتبع جزئياته ومسائله بالتحليل القائم على الحجة والبرهان، كما أن من خلاله نستطيع تفسير الظواهر النحوية وتحليلها بالاعتماد على الفرضيات ومقاربتها بالنتائج المتحصل عليها، كما أنه يعتبر نظاما مكون من الأسباب والضوابط يجري على أساسه العمل التقعيدي والتفسيري وذلك بوضع أحكام وافتراضها وإثباتها ودحضها.[4]

---

(1) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي،ص108.

(2) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث،دار المسيرة،عمان–الأردن،ط2007،1،ص123.

(3) ابن جني: الخصائص،ط1،ص255.

(4) انظر:المنصف عاشور: في ظاهرة العلل والقيود المتحكمة في المعنى النحوي،علة السبر والتقسيم والتحليل نموذجا،حوليات الجامعة التونسية،العدد:45،2001م،ص426.

الهدف من درس التعليل هو البحث عن العلاقات التي تربط بالمسائل النحوية المختلفة كالأعراب والعامل والحكم النحوي كما أنه يبين نوع التعليل وأسبابه ومظاهره وأهميته في النحو العربي والعمل على تبرير المقولات النحوية ودلالتها المختلفة.

أنواع العلل النحوية:

تعددت وتنوعت العلل المستخدمة عند النحاة فجاءت كثيرة ومتنوعة فمنها من كانت واضحة ومنها غير واضحة،ولهذه العلل العديد من الأمثلة في كتب النحو التي تدل وتؤيد على استخدامها، ويعتبر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين من أهم كتب الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، وهو يساعد ويعين لاحتجاج كل فريق لرأيه، اذ لابد للاحتجاج من العلة، لقد رفض أغلب النحاة العلة الثانية والثالثة وقبلوا العلة الأولى مما يضعهم في جانب المعلمين لا جانب الباحثين، وذلك لصلاح هذه العلة لقاعدة الدرس دون البحث.

فقسم النحاة العلل الأولى إلى أربعا وعشرين علة، ذكرا تمام حسان في كتابه الأصول، ناقلا لها السيوطي في الاقتراح، وجعلوها اثني عشرة زوجا متقابلا وهي[1]:

1-علة الشبه تقابلها علة الفرق

2-علة التنظير تقابلها علة النقيض

3-علة المشاكلة تقابلها علة التضاد

4-علة الوجوب تقابلها علة الجواز

5-علة الحمل وعلة المعنى تقابلها علة القرب والمجاورة

6-علة المعادلة تقابلها علة الأولى

7-علة التعويض تقابلها علة الاختصار

8-علة الأصل تقابلها علة السماع

---

(1) حسان تمام: كتاب الأصول،ص200،199.

9-علة التوكيد تقالها علة الاستغناء

10-علة التغليب تقابلها علة التحليل

11-علة الدلالة(دالة على الحال) تقابلها علة الإشعار

12-علة الاستثقال تقابلها علة التخفيف

ويتضح لنا من خلال هذا التقسيم للعلل أن معنى كل علتين متقابلتين يكاد يتسم بالتضاد آلا أن الأزواج الثلاثة الأخيرة فهي تبين معنى الترادف كالدلالة والإشعار والاستثقال والتخفيف.

ومن خلال البحث في العلة النحوية ودراستها وشرح مفاهيمها نجد العلل المستخدمة في كتب النحو، هي العلل التي جاء بها السيوطي وذكرت عند تمام حسان فهي التي تلزم الدرس النحوي الحقيقي، وهي التي تدور في فلكها غالبية العلل عند النحاة مبتعدين عن العلل التي تدور في باب الجدل أو الفلسفة، أو في باب علة العلة وباب علة العلة.

آراء القدماء والمحدثين في العلة النحوية:

تعددت آراء القدماء والمحدثين حول العلة النحوية ونذكر من بينها ما يلي:

أولا:آراء القدماء:من بينهم ما يلي.

1-يعد عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي،وأبو عمرو بن العلا(154هـ) أول من تكلما بالعلة النحوية وكانت عندهما علة بسيطة تبين سبب بعض الأحكام النحوية. [1]

2-الخليل بن أحمد(170هـ)، وهو أول من بسط القول عن العلل التي يعتل بها: أهي عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: " آن العرب على سجيتها وطباعها، و عرفت مع واقع

(1) ابن جني: **الخصائص**،ج1،ص249.

كلامها وقام في عقولها علله وان لم ينتقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منفقان سنح لغيري علة لما من النحو الفرق مما ذكرته بالمعلول فليأت به» [1]

-سيبويه(180هـ) تلميذ الخليل توسع في العلة وأورد في (الكتاب)عللا منشورة أخذ أكثرها عن شيخه الخليل، وذكر سيبويه في كتابه أكثر من ست وخمسين علة منها علة السببية وعلة تخصيص وعلة مقابلة وعلة إهمال، وعلة جواز وعلة تغليب.

4-أبو القاسم الزجاجي(337هـ): إعتمد على نهج الوراق في التوسع وجمعما استطاع من علل السابقين التعليمية منها القياسية والجدلية وذكر في مقدمة كتاب (الإيضاح) أنه أنشأه في علل النحو خاصة والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه وغوامده دون الأصول، وإنه لم يذكر من العلل التي ذكرها إلا الأجود والأسد منها وأهمل كل العلل التي تكلم عليها العلماء[2]

5-أبو الفتح عثمان بن جني(392هـ): توسع في الحديث عن صلته بعلل المتكلمين والفقهاء، وتحدث عن تعارض العلل وعلة العلة، وقد أفاد من السابقين كابن السراج، ورد على من اعتقد فساد علل النحويين، ووصفه بالضعف لأحكام العلة[3]

6- الرضي الاستراباحين: لم يغفل الرضي الاستراباحين العلة في شرحه لكافية إبن الحاجب ولا شرحه لشافيته ولكنه لم يفرد لها كتابا، وكانت العلة وسيلة لديه لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحا مفصلا، وقد ورد لفظ العلة في أماكن كثيرة من شرحه الكافية، وسجل الرضي بعض الآراء في العلة نحو قوله في أول باب(غير المنصرف).

---

(1) الزجاجي، الإيضاح، مج5، ص66.

(2) الزجاجي، المرجع نفسه، مج5، ص38،39.

(3) ابن جني،الخصائص،ج1،ص248،251.

«إعلم أولا أن قول النحاة، إن الشيء الفلاني علة لكذا،لا يريدون به إنه موجب له، بل المعنى إنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبته بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في إصلاح الأصوليين ما توجبه العلة.» (1)

ثانيا: آراء المحدثين: فالكثير منهم يدعوا إلى إلغاء العلل الجدلية ومنهم من وقف إلى جانب التعليل ودافعوا عنه ومن بينهم نذكر ما يلي:

1- **شوقي ضيف:** يقول في مقدمة كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي "وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسقها الزجاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية.» (2)

2- **عباس حسن:** تابع عباس حسن من يدعون، إلى وجوب طرح التعليل، وبأنه لا يثبت مما يعلل به النحويون إذا سلط عليه النظر إلى الفذ الفرد، بل لا يثبت منه الشيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ويقال أنه اعتذر لهم بأن عللهم التي ذكروها وأوردوها من أجل أن تصير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم.

3-**مازن المبارك:** يرى أن العلة ليست أمرا لازما لنا دوما بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها نجده يرى أن نظرة الكوفيين إلى اللغة وما يرد من شواهد غير مطابقة للقياس المصطنع.(1)

(1) الاستراباذي، الرضي،شرح الكافية،ج1،ص35.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،المقدمة.

(3) العلل التعليمية وتطبيقاتها على الإنصاف، ينظر كتاب النحو العربي، العلة النحوية.

4-**عبد الستار الجواري:** وقف إلى جانب التعليل ودافع عنه يقول: «وذلك التعليل ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى رده أو الوقوف في وجهه بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوافق في العلم أن يهمل أو يترك، فالبحث ليس عقيما على الإطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته ولكن يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية.[1]

(1) مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والأربعون(1) صفر 2017.

الفصل الثاني : البلاغيون والأحكام النحوية

. **المبحث الأول** : أحكام المسند والمسند إليه في الجملة .

المبحث الثاني : أثر التقديم والتأخير في تغيير الحكم الإعرابي

المبحث الثالث : النفي والإثبات في الجملة الاسمية والفعلية .

المبحث الرابع : نظرية النظم ودورها في تحرير الحكم الإعرابي

تعريف الجملة :

أ) لغة : ورد في لسان العرب لابن المنظور: « الجملة: جماعة كل شيء بكماه من الحساب وغيره.»[1]

أما الجوهري فعرفها في معجمه تاج اللغة وصحاح العربية بقوله: « الجملة واحدة الجمل وأجمل الحساب رده إلى الجملة.» [2] كما لا نجدها تخرج عن هذا التعريف في بقية المعاجم الأخرى.

ب) الجملة اصطلاحا: قرنت الجملة كثيرا لدى النحاة العرب بالكلام، فيرد هذان المصطلحان عندهم مترادفين في كثير من الأحيان، وقد ذهب بعضهم إلى أن الكلام مركب من كلمتين، مسند ومسند إليه، قال الزمخشري :« الكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحداهما إلى الآخر، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين.... أو في فعل واسم.» [3]

أما المبرد فقد حدد الجملة على أساس المعنى والإسناد إذ يقول: « وإنما كان الفاعل رفعا والفعل جملة يحسن السكوت عليها، ويجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الإبتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد.»[4] فالمبرد هنا وضح مصطلح الجملة وحدد عناصرها، فهي عند ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ أو خبر، وتؤدي معنى مفيد.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، كونيش النيل، القاهرة، مادة جمل، ص، 686.

(2) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت، أحمد عبد الغفور عظار، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1984، مادة جمل، ص 1962.

(3) أبو القاسم الزمخشري، المفصل في علم اللغة: بيروت، ط1، 1990، ص، 115.

(4) المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتب، القاهرة،ج1، 1994، ص، 146.

كما نجد ابن فارس من بين النحاة الذين قرنوا الجملة بالكلام فهاهو ذا يعرفه في كتابه (الصاجي في فقه اللغة) بقوله: " زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم، وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو." (1)

من خلال تعريف ابن فارس للكلام يتضح لنا أنه يحمل معنى وخصائص الجملة كما أن الأمثلة التي قدمها (قام زيد وذهب عمر) تتوفر على عناصر الجملة فعل وفاعل أي مسند ومسند إليه. أما ابن هشام ففرق بين الجملة والكلام حيث قال:" الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالقصد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة على فعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد

قائم وما كان بمنزلة أخذهما نحو ضرب اللص، وأ قائم الزيدان وكان زيد قائما." (2)

فابن هشام ميز بين الجملة والكلام وخصص الإفادة والقصد للكلام أما الجملة فذكر عناصرها من فعل وفاعله في الجملة الفعلية والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية.

كما نجد إبراهيم أنيس قد عرف الجملة بقوله:" الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى يحسن السكوت عليه." (3)

وهذا ما ذهب إليه مهدي المخزومي في تعريفه للجملة بأنها:" الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أيه لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أي صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه."(4)

---

(1) ابن فارس، الصاجي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ت مصطفى الشويمي، بدران للطباعة، بيروت، 1963، ص81.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الجيل، بيروت، ط2، 1997، ص،5

(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1966، ص، 275.

(4) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 31

وتنقسم الجملة إلى قسمين انطلاقا من معيار الصدارة فيها وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فالجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم وتتكون من مبتدأ وخبر أما الفعلية فهي الجملة التي يتصدرها فعل وتتألف من فاعل أو من فعل وفاعل ومفعول به.

تعريف الإسناد:

لغة: عرفه أحمد بن فارس في معجمه مقاييس اللغة فيقال: « السين والنون والدال أصل واحد، يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، ومنه السّناد أي الناقة القوية، كأنّها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي، والمسند هو الدهر، لأنّه متضامّ، [1] ولم يخرج الإسناد في مجمل دلالته عن معنى الضمّ والإضافة.[2]

اصطلاحا: الإسناد هو:« ضم إحدى الكلمتين إلى أخرى على وجه الإفادة التامة وعلى وجه يحسن السكوت عليه.» [3] فهو العلاقة الذهنية أو المعنوية التي لا يصرح بها في الكلام نطقا ولا كتابة فهي: « قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة »[4] كما أن الجمل تبنى بواسطة هذه العلاقة أي « علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب الفاعل.»[5]

---

(1) أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (سند) ، ج 3 ، ص 105.

(2) 2) ابن منظور، لسان العرب ، ج 3 ،ص 220.

(3) الجرجاني، التعريفات، ص 51.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص، 193.

(5) المرجع نفسه، ص 194.

وقد وضح سيبويه المقصود بالمسند والمسند إليه بقوله: " وهما مالا يعني واحد منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا

أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله فلابد للفعل من الاسم، كما يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء." (1)

إذن فالمسند والمسند إليه يوجدان إما في جملة الفعل والفاعل أو في جملة المبتدأ والخبر والإسناد رابطه بينهما، فالإسناد هو عنصر معنوي " وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة." (2)

وللإسناد في العربية أحكام خاصة سواء تعلق الأمر بجملة المبتدأ والخبر أو جملة الفعل والفاعل.

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، 134.

(2) الرضي، شرح الرضى، على الكافية، ج1، ص، 33.

أحكام المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية:

تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ هو مسند إليه والخبر هو المسند، يقول ابن يعيش: « أعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأت به وجردته من العوامل اللفظية بالإخبار عنه... وإنما يشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا... اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الاخبارات لإفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزله منزلتك في علم ذلك والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة.... فإن اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة لأنك إذا ابتدأت الاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فانتظر الذي لا يعلمه، فإذا قلت: قائم أو حليم فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن يعلمه حتى يشاركك في العلم..... فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب كذلك.» [1]

أولا: المسند إليه (المبتدأ):

وقد عرف سيبويه المبتدأ بأنه:« كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام..... فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه.» [2] فهو في رأيه كل اسم تبتدئ به الجملة الاسمية ليبنى عليه الخبر فهما معه مكونان لها، ويعرفنا عبد القاهر الجرجاني سبب إطلاق المبتدأ على الاسم الأول في الكلام، إذ يقول: « إن المبتدأ لم يكن مبتدأ منطوق به أولا ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت، ج1، ص 83، 87.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 126.

المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه كان مسندا إليه ومثبت به المعنى.»[1] ومعنى ذلك أن المبتدأ لم يأخذ هذه التسمية فقط لكونه يتصدر الجملة الاسمية ولكن من كونه مسندا إليه في الكلام، وهناك تعريف آخر للمبتدأ أورده عباس حسن بقوله: « المبتدأ القياسي اسم مرفوع في أول جملته مجرد من العوامل اللفظية الأصلية محكوم عليه بأمر، وقد يكون وصفا مستعينا بمرفوعة في الإفادة وإتمام الجملة.» [2]

وقد عرف ابن السراج: المبتدأ فيقول: « ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وما كان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانية خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه وهما مرفوعان أبدا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره.» [3]

فابن السراج يرى أن المبتدأ هو اسم يبتدئ به الكلام، يأتي دائما محكوم عليه، أي أنه يخبر عنه ويكون دائما مجردا من العوامل اللفظية، كما أنه يأتي مرفوعا بعامل الابتداء ويكون مع الخبر جملة تامة .

وانطلاقا من التعاريف السابقة يتضح أن للمسند والمسند إليه في الجملة الاسمية أحكاما نلخصها فيما يلي:

عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، 212.

(1) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ج5، ص 442.

(2) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط1 ص 22 – 23.

أحكام المسند إليه: (المبتدأ):

المبتدأ:« اسم مجرد من العوامل اللفظية.» [1] أي «تعرية الاسم من العوامل اللفظية للإسناد.» [2] معنى ذلك أن المبتدأ هو كل اسم مرفوع في أول الجملة الاسمية خال من العوامل اللفظية التي تدل على الكلمة فتؤثر في آخرها بالرفع، أو النصب، أو الجر سمي المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى لا لأنه منطوق به أولا قال الجرجاني:« إن المبتدأ لم يكن مبتدأ منطوق به أولا... بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه.» [3]

وجوب رفعه، فالمبتدأ مرفوعا بالابتداء وقد جر بالباء أو بمن الزائدتين أو برب التي هي حرف جر شبيه بالزائد[4] فالأول نحو: « بحسبك الله » والثاني نحو قوله تعالى:« يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض لا أله إلا هو فأنى توفكون.» [5] والثالثة «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.»

التعريف: فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نكرة، لأن النكرة مجهولة غالبة، والحكم على المجهول لا يفيد.[1] والمعرفة هي الصفة الغالبة في المبتدأ:

ولا يكون المبتدأ في الغالب إلاّ وقد عرَفته كالكتاب[2]

ويجوز أن يكون المبتدأ نكرة مثال: ما رجل في الدار، وكقوله تعالى: " ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنّ ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص 55.
(2) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية، ص 17
(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 212.
(4) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2، ص369.
(5) سورة البقرة، الآية 221.
(6) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الفكر،مصر، ص 161
(7) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، شرح ملحة الإعراب،دمشق،ط1، 2005 ، ص 143.

من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبيّن آياته للنّاس لعلهم يتذكرون"[1] وقد حصر جلال الدين السيوطي ما يجيز الابتداء بالنكرة في عشرة أمور[2] تتمثل في:

1) أن تكون موصوفة لفظا نحو قوله تعالى:" وأجل مسمّى عنده" (الأنعام) أو تقديرا نحو:" أمر أتى بك" أي أمر عظيم، أو معنى نحو: رجيل جاءني، لأنه في معنى رجل صغير.

2) أن تكون عامة إما رفعا نحو: قائم الزيدان، أو نصبا نحو:" أمر بمعروف صدقة"(رواه أحمد في مسنده) أو جر نحو:" غلام رجل جاءني"

3) العطف يشترط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسّوغ الابتداء به نحو: قوله تعالى:" قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى واللّه غنيّ حليم".(البقرة 263)

4) أن يكون خبرها ظرفا،أو مجرورا نحو قوله تعالى:" ولدينا مزيد"(ق: 36) وقوله تعالى: (لكلّ أجل كتاب) (الرعد:38)

5) أن تكون عامة بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرهما نحو قوله تعالى:" فإذا أنزلت سورة محكمة وذكر فيها القتال" ونحو قوله تعالى:" أإله مع الله" (النمل:61).

6) أن تكون في معنى الفعل وهو شامل نحو: عجب لزيد، وضبطوه بأن يراد به التعجب،

---

(1) سورة البقرة،الآية،221.

(2) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،ج2، ص482.

ونحو قوله تعالى:" سلام على آل ياسين"(الصافات:130) وقوله تعالى:« ويل للمطففين» (المطففين:1) وضبطوه بأن يراد به الدعاء.

7) أن يكون مراد بها الحقيقة من حيث هي نحو: رجل خير من امرأة.

8) أن يكون ثبوت ذلك الخبر من فوق العادة نحو: شجرة سجدت.

9) أن تقع بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب.

10) أن تقع في أول الجملة نحو:

سرينا ونجم قد أضاء فمديدا محباك أخفى ضوءه كلّ سارق[1]

(1) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،ص 384.

ثانيا: المسند (الخبر)

تعريفه: وهو الركن الثاني في الجملة الاسمية، وما يعرف بالمسند، ويكوّن مع المبتدأ جملة اسمية تامة.

تعددت تعريفاته بين الباحثين في مجال النحو لكن المعنى واحد ومن بين تلك التعاريف نذكر مايلي:

يذهب محمود مطرجي في كتابه "في النحو وتطبيقاته" ليعرف الخبر على أنه: « الركن الثاني في الجملة الاسمية، وهو اسم مرفوع يخبر عن المبتدأ، ويتمم معنى الجملة، ورافعه المبتدأ.»[1] ومنه فالخبر للإخبار عن المسند إليه وإثبات المعنى له، لذلك يعدّ الجزء الذي تحصل به الفائدة التامة مع المبتدأ حيث إن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحمل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلّ الفائدة.[2]

فالخبر عند النحاة العرب:" ذلك الجزء الذي تحدث به مع المبتدأ الفائدة المحصلة بالإسناد شريطة ألا يكون المبتدأ وصفا مشتقا مكتفيا بمرفوعه [3] فالخبر ملازم للمبتدأ؛ ولذلك جمعهما الزمخشري قائلا: «الاسمان المجردان للإسناد،"زيد منطلق" والمراد بالتجريد،إخلاؤهما من العوامل»[4]

---

(1) محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية،بيروت، ط1، 2000.ص 136.

(2) رابح بومعزة،الجمل والوحدة الإسنادية الوظيفة في النحو،ص 71.

(3) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 37.

(4) عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، ص85.

أحكام المسند (الخبر):

يرى النحاة أنّ أهم أحكام الخبر أربعة أحكام هي: الرفع، والإفادة، والإسناد إلى المبتدأ، وعدم الاستغناء عنه.[1]

الرفع: « الأصل في الخبر أن يكون مرفوعا، فإذا لم يكن مرفوعا لفظا وجب أن يكون مرفوعا محلا.»[2] وقد اختلف النحاة في عامل الرفع، إذ يذهب جمهور البصريين إلى أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء" لأن الابتداء قد اقتضى كلا من المبتدأ والخبر، أي استلزمهما، لأن الابتداء[3] يستلزم مبتدأ وهو يستلزم خبرا، فلابتداء معنى يتناولهما معا لا واحدا أما سيبويه فيرى أنّ عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ إذ يقول: « وأما الذي بني عليه شيء هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء» [4]وذهب المبرد إلى أن «عامل الرفع في الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا، لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ فوجب أن يعملا فيه.»[5]

في حين خالف بعض النحاة ما ذهب إليه البصريون، وسيبويه والمبرد وذهبوا إلى أن العامل في الخبر إنما هو« الابتداء بواسطة المبتدأ فهو يعمل عند وجود المبتدأ وان لم يكن للمبتدأ أثر في العمل، فالمبتدأ على هذا كالشرط في عمله مثله في هذا المثل قدرة ملئت ماء ووضعت على النار فان النار تسخن الماء، والتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا.»[6]

---

(1) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص38.

(2) المرجع نفسه، ص38.

(3) المرجع نفسه، ص 39.

(4) سيبويه ،الكتاب،ج1، ص162.

(5) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 39.

(6) المرجع نفسه، ص 39.

الإفادة: الخبر في الجملة الاسمية عكس المبتدأ، فإذا كان المبتدأ معلوما فالخبر يكون مجهولا، إذ يقول علي أبو المكارم:« الخبر مناط الفائدة، ومعنى هذا أنه لابد أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولا، وهو بذلك عكس المبتدأ فإذا كان المبتدأ لابد أن يكون معلوما – أو محددا–بحكم كونه محكوما عليه، على غير معين لا يفيد. فإنّ الأصل في الخبر أن يكون مجهولا لأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، إذ لو كان الخبر معلوما–كالأحكام الشائعة، ونحوها من التراكيب اللغوية التي من قبيل: الماء سائل والثلج بارد، والليل مظلم، والنهار مضيء، لكان ذكره من قبيل تحصيل الحاصل.» [1]

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ التنكير هو أصل كون الخبر مجهولا العلاقة بالمبتدأ:« إذ أنّ النكرة هي التي تتسم بعدم التعيين لكون مدلولها مفردا شائعا في نطاق جنسه. [2] وبهذا فإنّ الأصل في الخبر أن يكون نكرة والمبتدأ مغرفة.

الإسناد إلى المبتدأ: الخبر مسند إلى المبتدأ، أي محكوم به عليه، ويقتضي ذلك صلاحيته في ذاته وبصيغته لإسناده إليه».[3]

معنى ذلك أن يكون الخبر صالحا للإخبارية عن المبتدأ أي أن يكون ملائما للمبتدأ، ومتسقا معه ومتطابقا وإياه في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) وفي الجنس (التذكير والتأنيث) كقولنا " أخوك

علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 40.

(1) المرجع نفسه، ص 40.

(2) المرجع نفسه ، ص 41.

كريم" و "إخوتك كرام" و " أختك كريمة" و " أختاك كريمتان". و"أخواتك كريمات" [1]

فلو كان الخبر غير صالح للإخبارية عن المبتدأ لحدث خلط في التراكيب وعبث بالغة كقولنا: الحق باطل، والظلام نور، والعقل جنون، والتاريخ آت.[2]

القصد من الخبر تحقيق الفائدة، فلا نستطيع الاستغناء عنه كونه عمدة، لابدّ منه في الكلام، فهو الطرف الثاني غي العملية الاسنادية إذ يقول أبو المكارم: "والحق أنّ الخبر لا يستغنى عنه في الجملة، لكونه طرفا إسناديا فيها من ناحية، ولأنه مناط الفائدة بها من ناحية أخرى، والمواضع التي ذكرها النحاة في هذا المجال للاستدلال على جواز الاستغناء عنه ليست مسلمة التخريج، فإن إهمال الخبر فيها أمر يرفضه المعنى وقواعد الإعراب معا."[3] وغليه فالخبر ضرورة في كل جملة اسمية وبه تتم الفائدة[4] ويمثل مع المبتدأ نواة التركيب في اللغة العربية.[5]

بالإضافة إلى الأحكام الأربعة السالفة الذكر نذكر ما يلي:

❖ يكون الخبر مفردا، أو جملة، أو شبه جملة وقد يتعدد يقول ابن يعيش: " قال صاحب الكتاب: والخبر على نوعين: مفرد وجملة، فالفرد على ضربين: خال من الضمير ومتضمن له وذلك (زيد

(1) مصطفى جطل، فصول من النحو،ص 45.

(2) علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص 41.

(3) علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، ص 41.

(4) عبد الحميد السيوري، أسس النحو العربي قواعد وتدريبات، ص 75.

(5) خير الدين فتاح حسن القاسمي، أبحاث ودراسات في النحو العربي، ص 168.

غلام)و (عمر منطلق) قال الشارح: اعلم أن خبر المبتدأ هو الخبر المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما، والذي يدلّ على ذلك أنه به التصديق والتكذيب... ثم يقول: قال صاحب الكتاب: والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك (زيد ذهب أخوه) (عمر أبو منطلق) (بكر إن تطعه يشكرك) (خالد في النهار) قال الشارح: اعلم أن الجملة تكون خبرا للمبتدأ يكون المفرد. إلا أنها إذا وقعت خبرا كانت نائبة المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على المعنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعا.» [1]

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 87.

أحكام المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية:

جملة الفعل والفاعل هي جملة فعلية المسند فيها فعل والمسند إليه فاعل.

أولا: المسند(الفعل)

تعريف الفعل: هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[1] الماضي، الحال، والمستقبل وفي نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل، من قيام أو قعود أو نحوهما.

يعرفه سيبويه بقوله:« أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم ينقطع، وما هو كائن لن ينقطع.» [2] ويعني بذلك الأفعال التي أخذت من المصادر بالدلالة على الأزمنة الثلاث الماضي والحال والاستقبال.

أما الزمخشري فيعرفه بأنه:« ما دلّ على اقتران حدث بزمان.»[3] وهو عند الزجاجي:« ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم، وقعد يقعد وما أشبه ذلك.» [4]

ومن خلال هذه التعريفات نلحظ أن أصحابها قد جمعوا بين الحدث والزمن في تحديد الفعل ومفهومه أي أنّ الفعل هو لفظ دلّ على حدث في زمن ما.

أحكامه:

دلالة الزمن: كما سبق وأن قلنا بأن الفعل ما دل على زمن سواء الماضي أو المضارع أو الأمر.

الجرجاني، التعريفات، ص 161.

(1) سيبويه، الكتاب،ج1 ،ص12.

(2) الزمخشري، المفصل في علوم اللغة، ص 292.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 53.

قال ابن مالك:[1]

سواهما الحرف كهل وفي وكم فعل المضارع يلي كيشم

وماضي الأفعال بِالتَا مِزْ وسِمْ بالنون فعل الأمر، إن أمرٌ فُهِمَ

ومن هنا قسم ابن مالك الفعل إلى ماضي ومضارع وأمر.

فالفعل الماضي يدلّ على حدث تمّ حدوثه وهو« ما دلّ على الحدث في زمن مرّ من قبل النطق به»[2]

من علامات الفعل الماضي أن يقبل تاء الفاعل مثال:(قمت، صليت) وتاء التأنيث الساكنة نحو: خديجة كتبت درسها.

« فالفعل الماضي يمتاز عن المضارع والأمر بصلاحيته للتاء في التاء للعمل شملت التاءين المذكورتين، وهما تاء الضمير، وتاء التأنيث الساكنة.»[3]

يبنى الفعل الماضي على الفتح أصلا نحو: درس، كتب، وينوب عن الفتح السكون إذا اتصل الفعل بضمير رفع متحرك نحو: درستُ، درستَ، درسنا، وينوب عن الفتح الضم إن اتصل الفعل بواو الجماعة نحو: درسُوا، كتبُوا.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ألفية مالك، ج1، بيروت،ص24.

(2) صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، ص28.

(3) ضياء السالك إلى واضح المسالك،ج1، ص45.

الفعل المضارع: هو ما دلّ على وقوع حدث مقترن بزمن يصلح للحال والاستقبال.[1] وبذلك فهو يدل على حدوث شيء في زمن المتكلم " يشترك فيه الحاضر والمستقبل، واللام في قولك إن زيدا ليفعل مخلصة للحال» [2] أي تجعل الفعل المضارع صالحا للحال دون الاستقبال يدلّ الفعل المضارع على الماضي إذ سبقته إحدى الأدوات التالية: لم، لمّا،إذ نحو:"لم يلد، ولم يولد"، لمّا يصل، أفرحتني إذ تصغي إلى الدرس.» [3]

علامات الفعل المضارع:

- الأصل في المضارع أن يكون معربا وذلك عندما لا يسبق بشيء فهو مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة، نحو: يركض، يسمو، يبني ويرفع بثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة، وإذا سبق بحرف ناصب فهو منصوب بالفتحة الظاهرة إذا انتهى بحرف صحيح أو بواو أو ياء مثال: لن يسمع، لن يدعو، لن يمشي، وهو منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر نحو: لن يرضى، منصوب بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة نحو: لن يرضوا، وإذا سبق بحرف جازم فهو مجزوم بالسكون الظاهر إذا انتهى بحرف صحيح نحو: لم يسمع، وهو مجزوم بحذف حرف العلة إذا انتهى بحرف علّة: لم يدعُ، وهو مجزوم بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة نحو: لم يسمعوا.

- يبنى المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد نحو:" والله لأسمعنّ" ويبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو يكتبنَ.

---

(1) المرجع نفسه، ص 26.

(2) الزمخشري، المفصل في علوم اللغة،ص 292.

(3) أمير محمد وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة، بيروت، ط١ ، ص179-182.

فعل الأمر:

الأمر ما يُطلب به حدوث شيء في الاستقبال نحو: اسمع أي أنّه.«ما دلّ على طلب حصول شيء بعد زمن المتكلم»[1] وهو يختص بالمخاطب لأنّه لايبنى للمجهول، ولأنه لا يؤمر به غير من علامات فعل الأمر أن يقبل نوني التوكيد الثقيلة نحو ساعدنّ والخفيفة نحو فهمنّ، وقبول ياء المخاطبة مع الدلالة على الطلب نحو اعملي.

- يبنى فعل الأمر على السكون أصلا، نحو قوله تعالى:" افعلْ ما تؤمر"[2] قال ابن هشام في كتابه قطر الندى وبل الصدى:" أنّ حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون، كاضربْ، وانهبْ، وقد يبنى على حذف آخره، وذلك إذا كان معتلا، نحو اغزُ، واخشَ، وارمِ، وقد يبنى على حذف النون، وذلك إذا كان مسندا لألف اثنين نحو (قُومَا) أو واو الجمع، نحو (قُومُوا أو ياء مخاطبة، نحو (قومي) فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضا، كما كان للماضي ثلاثة أحوال."[3]

(1) صبيح التميمي،هداية السالك إلى ألفية ابن مالك،ص30.

(2) سورة الصافات، الآية 102.

(3) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص30.

ثانيا المسند إليه (الفاعل)

الفاعل هو اسم مرفوع تقدمه فعل تام مبني للمعلوم أو شبهه، ودل على من قام بالفاعل أو اتصف به قال ابن جني: « اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل أسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم» [1] ويقول ابن سراج:« الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني على الفاعل ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله، كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن.» [2] أما ابن هشام فيعرفه بقوله: « اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة واقعا منه أو قائما به.»[3]

أحكامه: للفاعل أحكام عديدة ذكرها النحويون، سنحاول استعراض بعضها فيما يلي :

- الرفع: من أحكام الفاعل وجوب رفعه، قال الزبيدي:« إذا حدثت عن شيء أنه فعل فعلا ما، وقدمت فعله قبله، فارفع ذلك الشيء لأنه فاعل»[4]، قال شارح اللمع: « اعلم أن الفاعل رفع أبدا»[5] أما علة رفعه « أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول، الذي لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل، وكان الغرض اختصاص كل منهما بعلامة تميزه عن صاحبه.» [6] قال الأنباري في هذا الشأن: « إن قيل: فلم كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقا بينه وبين المفعول.» [7]

- لا يكون للفعل إلا فاعل واحدا، ويكون له مفعولات كثيرة إذ نجد أبو المكارم يفصل في ذلك

(1) ابن جني، اللمع، ص 13
(2) ابن سراج، الأصول، ج1، ص 72
(3) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 239، 240
(4) النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص 272
(5) القاسم، شرح اللمع ، 35
(6) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 66
(7) الأنباري أسرار العربية، ص 61

بقوله: « أن الفاعل أقل من المفعول، إذ له إلا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة» [1]

- عامل الرفع في الفاعل: للنحاة فيه أقوال عديدة، فمنهم من يرى أن الفاعل أو ما أشبهه إذ نجد ابن جني يقول بأن الفاعل:« مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه» [2] أما ابن الأنباري فيقول: « فإن قيل، بماذا يرتفع الفاعل؟ قيل يرتفع بإسناد الفعل إليه، لأنه أحدث فعلا على الحقيقة، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب. نقول:" ما قام زيد، ولم يذهب عمرو" فترفعه وإن كنت نفيت عنه القيام والذهاب.» [3]

ومنهم من رأى أن العامل هو الفاعلية أي يكون الفاعل فاعلا للفعل أو ما أشبه.[4]

- وجوب تأخير الفاعل على الفعل:

« يوجب جمهور النحويين تأخر الفاعل عن فعله لأن الفاعل جزء أو كالجزء من فعله من ناحية، ثم إن الفعل عامل فيه، ومعنى هذا أنه لا يصح أن يتقدم عليه، إذا لا يمكن أن يتقدم بعض الكلمة على بعض، كما ينبغي رعاية الترتيب بين العامل ومعموله، وهكذا إذا وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل متقدم وجب عند الجمهور تقدير الفاعل ضميرا مستترا في الفعل أو أشبهه»[5] وعليه لا يكون الفاعل إلا متأخرا عن فعله. [6]

---

(1) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 66.

(2) ابن جني، اللمع، ص 13.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 61.

(4) علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص 66.

(5) المرجع نفسه، ص، 91.

(6) الفراء، الكناش في النحو والصرف، ص 868.

- علامات رفع الفاعل ثلاثة وهي اضمة والألف والواو أو[7] فالألف في المثنى نحو: " قام المسلمان" والواو في جمع المذكر السالم نحو: "جاء المسلمون" وفي الأسماء الستة نحو: " جاء أبو محمد". أما الضمة فهي علامة الرفع في غير ذلك من الأسماء المعربة نحو: "جاء المسلم" " جاء زيد"، فإن لم تظهر آخر الإسم فهي مقدرة على للثقل نحو: " جاء القاضي" أو للتعذر نحو: " جاء مصطفى" أو الإشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم نحو: " جاء صديقي"

(1) علي أبو المكارم، المرجع نفسه، ص 74.

التقديم والتأخير وتغيير الحكم النحوي:

كما ذكرنا في السابق أن التقديم والتأخير ارتبط بضوابط الأحكام النحوية وجعله الجرجاني على ضربين تقديم على نية التأخير،وتقديم ليس على نية التأخير.

أما النحاة فقد درسوا التقديم والتأخير قبل البلاغيين،الا أن دراستهم لم تتجاوز شرط الاهتمام به إلى معرفة سبب الاهتمام وموضعه،أي ما يجوز تقديمه وتأخيره،وما يجب تقديمه وتأخيره،وما يمتنع تقديمه وتأخيره،دون البحث في أسرار التقديم والتأخير البلاغية،وبذلك انحط أمر التقديم والتأخير وصار ضربا من التكلف في تتبعه والنظر فيه.

لقد التفت النحويين إلى التقديم والتأخير منذ زمن متقدم،ففي كتاب سيبويه يشيع ذكر التقديم والتأخير في أبواب كثيرة من أبواب النحو [1]، ويعد أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب البلاغية المهملة،يقول الزركشي(ت794هـ): " هو أحد أساليب البلاغة،فأنهم أتوا به دلالة على تمكنهم من الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم،وله في القلوب أحس موقع وأذان مذاق" [2].

ولم يخرج النحويون المتأخرون عن سيبويه في تفسيرهم للتقديم والتأخير،عما فسره به سيبويه،ولم يحاولوا أن يدركوا أين كانت العناية؟ وبما كان أهم؟وهذا ما سجله الجرجاني عليهم في نقده لهم،يقول:" وقد وقع في ظنون الناس يكفي أن يقول:إنه قدم للعناية،ولأن ذكره أهم،من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية،بم كان أهم؟ وليتخيلهم عن ذلك،قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم،وهو نوا الخطب فيه،حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعهم،والنظر فيه ضرب من التكلف،ولم

(1) الجهود البلاغية،ابن جوزي:مثنى نعيم حمادي المشهاني،مكتبة الثقافة الدينية،ط1،القاهرة،1425هـ-2005م،ص46.

(2) الزركشي: البرهان في علوم القرآن،ج1،دار الفكر،بيروت-لبنان،1421هـ-2001م.،ص233.

تر ظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه، وكذلك صنعوا في سائر الأبواب، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار،والإظهار، والإضمار، والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه، إلا نظرك فيما غيره أهم لك، بل فيما إن تعلمه لم يضرك،لا جزم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها،وصد أوجههم عن الجهة التي هي فيها،والشق الذي يحويها،والمداخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن العلم،ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه،وإحراز فضيلته كثيرة،وهذه أعجبها إن وجدت متعجبا. [1]

أما الجرجاني فقد وقف عند التقديم والتأخير وأسلوب الاستفهام،الذي بدأ يتداخل ليشكل صورة كلية من أغراض المتكلم الذي يريد أن يستفهم عن أي عنصر يشاء، إذ تساعده تحرر البنية التركيبية في ترتيب عناصر جملته وربطها بالأسلوب الاستفهامي من أجل تشكيل الدلالة المقصودة.

فإذا كان المقصود من الاستفهام تسليطه على الفعل نحو قوله تعالى:﴿ألم يأتكم نبأ الذين كفروا من قبل﴾[2] وفي هذه الآية ورد استفهاما إنكاريا ارتبط بنفي الفعل في زمن مضى،فغرض الاستفهام قوى من دلالة إنكار الكفار أن يكون المرسل بشرا.[3]

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الاعجاز**،ط1998،1م.،ص32-33

(2) سورة التغابن،آية5.

(3) الكشاف،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ج4،ص114.

حالات التقديم والتأخير:

الحالات التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر حالة سنذكرها،وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبرا لمبتدأ.

الأول: الصلة.

لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه وذلك نحو صلة(الذي) فالذي توصل بأربعة أشياء بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وجوابه والظرف ولا بد من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها والألف واللام إذا كانت بمنزلة(الذي) فصلتها كصلة (الذي) إلى انك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في (الذي) ففي قول (الذي قام) نقول: القائم، وفي (الذي ضرب زيد) نقول الضارب زيد، فتصير الألف واللام اسما يحتاج إلى صلة وأن تكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام.

الثاني: توابع الأسماء.

وهي الصفة والبدل والعطف،لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف ولا تقدم شيئا بصيغة المجهول مما يتصل بالصفة على الموصوف،لأن الصفة مع الاسم الشيء الواحد وكذلك كل ما اتصل بها نحو: «عبد الله رجل يأكل طعامك» لا يجوز أن نقدم (طعامك) قبل (عبد الله) ولا قبل (رجل).

الثالث: المضاف إليه.

لا يجوز أن يقدم على المضاف ولا ما اتصل به ولا يجوز أن يقدم عليه نفسه ما اتصل به

---

(1) أبي الفتح عثمان بن جني:الخصائص، إمام العربية ، ج2، دار المكتبة التوفيقية، ص262.

فنفصل به بين المضاف والمضاف إليه،مثل:(هذا يوم يضرب زيد) لا يجوز أن نقول (هذا زيدا يوم يضرب)

الرابع: الفاعل.

لا يجوز أن يقدم على الفعل نحو:(قام زيد) لا يجوز أن يقدم الفاعل فنقول زيد قام فترفع(زيدا) قام ويكون(قام) فارغا ولو جاز هذا أن نقول:(الزيدان قام والزيدون قام) نقول:(قام الزيدان وقام الزيدون) وما قام مقام الفاعل مما لم يسم فاعله. [1]

الخامس:الأفعال التي لا تتصرف

لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو:نعم وبئس وفعل التعجب(وليس) تجري عند ذلك المجرى لأنها غير متصرفة.

السادس:ما أعمل من الصفات تشبيها بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل

وذلك نحو (حسن وشديد وكريم) اذا قلنا:هو كريم حسب الأب،وهو حسن وجها، لا يجوز أن نقول:هو وجها حسن ولا هو حسب الأب كريم وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقديم وكل ماكان فيه معنى فعل وليس بفعل ولا اسم فاعل فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه.

---

(1) أبي الفتح عثمان بن جني:الخصائص،إمام العربية ،ج2،دار المكتبة التوفيقية،ص262.

السابع:التمييز

الأسماء التي تأخذ حركة التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها وذلك نحو:(عشرون درهما) لا يجوز (درهما عشرون)،وله (له عندي رطل زيتا) لا يجوز (زيتا رطل).

الثامن:العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال

ما يدخل على الأسماء ويعمل فيها مثل: حروف الجر لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر.[1]

(إن وأخواتها) لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه ولا يجوز أن تفرق بينهن وبين ما عملن فيه بفعل ولا تقدم أخبارهن على أسمائهن إلا أن تكون الأخبار ظروفا فإن كان الخبر ظرفا نحو:إن في الدار زيدا وإن خلفك عمرا، والظروف يتسع فيهن خاصة ولكن لا يجوز أن يقدم الظرف على(إن) ومن الحروف التي لا يقدم عليها ما يليها:(إلا) و جميع ما يستثنى به.

التاسع: الحروف التي تكون صد الكلام

ألف الاستفهام و (ما) النافية ولام الابتداء لا يجوز أن نقول:(طعامك أزيد آكل) ولا (طعامك لزيد آكل)، وإنما أجزنا: إن زيدا طعامك لآكل لأن تقدير اللام أن يكون قبل (إن) وقد بينا هذا فيما تقدم هذه اللام التي تكسر (إن) هي لام الابتداء وإنما فرق بينهما لأن معناهما في التأكيد

(1) أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي:الأصول في النحو،،ص222-241.

واحد فلما أزيلت عن المبتدأ وقعت على خبره وهي لا يجوز أن تقع الا على إسم (إن) أو يكون بعدها خبره فالإسم نحو: (أن خلفك لزيدا) والخبر نحو:(إن زيدا لآكل طعامك) فإن قلنا (إن زيدا آكل لطعامك) لا يجوز لأنها لا تقع على الاسم ولا الخبر.

العاشر:أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب منه و قد شرحنا أن العوامل على ضربين:فعل وحرف بينا أمر الحرف فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه نحو (كانت زيدا الحمى تأخذ) هذا لا يجوز لأننا فرقنا بين كان واسمها بما هو غلايب منها لأن (زيدا) ليس بخبر لها ولا إسم.

الحادي عشر:تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى

أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدما في اللفظ مؤخرا في معناه ومرتبته وذلك نحو: (ضرب غلامه زيد) في الأصل كان،ضرب زيد غلامه فقدمت بنية التأخير ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل.

الثاني عشر:التقديم إذ ألبس على السامع أنه مقدم

وذلك نحو (ضرب ابراهيم زكرياء) إذا كان (ابراهيم) الفاعل لا يجوز أن يقدم (زكرياء) عليه لأنه ملبس لا يبين في إعرابه وكذلك (ضرب العصا الرحى) لا يجوز التقديم والتأخير ومن ذلك نقول (كسر الرحى العصا) و الرحى هي الفاعل وقد علم أن العصا لا تكسر الرحى جاز التقديم والتأخير.[1]

(1) أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي:الأصول في النحو،،ص222-241.

الثالث عشر:إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلا

لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه إلا أن يكون ظرفا نحو: (فيها زيد قائما) لا يجوز أن تقدم(قائما) على فيها لأنه ليس هنا فعل وإنما أعملت (فيها) في الحال لما تدل عليه من لاستقرار وكذلك إذا قلنا (هذا زيد منطلقا) لا يجوز أن تقدم (منطلقا) على هذا لأن العامل هنا دل على ما دل عليه (هذا) وهو التنبيه وليس بفعل ظاهر.

والتقديم والتأخير يختلف في أحواله من جملة فعلية إلى جملة اسمية، مع مراعاة الأساليب المرتبطة به من استفهام ونفي وغيرهما،ويكون التقديم والتأخير للاختصاص أو العناية أو الاهتمام غالبا وبه يتم محاسن الخطاب العربي و جماله.

(1) أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي:الأصول في النحو،،ص222-241.

الإثبات في الجملة الاسمية والفعلية:

مفهوم الإثبات:

لغة: « ثبت الشيء يثبت ثباتا وثبوتا فهو ثابت وتثبت ثبت، ويقال: ثبت فلان في المكان يثبت ثبوتا، فهو إذا قائم به، وأثبته السقم إذا لم يفارقه، واستثبت تأنى فيه ولم يعجل»[1]، وقوله عز وجل: " ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم"

قال الزجاج. « أي ينفقونها مقرين بأنها مما يثبت الله عليها»[2] « ورجل ثبت أي ثابت القلب، تقول منه ثبت بالضم، أي صار ثبيتا» [3]

اصطلاحا: هو الحكم بثبوت شيء آخر [4]

ويعرف كذلك بأنه: « الحكم بوجود أمر، وضده النفي فالجملة " الصدق نافع" كلام مثبت وجملة " لا ينفع الكذب" كلام منفي» [5]

مفهوم الجملة المثبتة: هي التي فيها نسبة المسند إلى المسند إليه، من خلالها يوصل المتكلم إلى سامعه ثبوت نسبة خبر كان يحمله، وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني « وإذا لم يكن ذلك مما

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ثبت)، ص 19

(2) المصدر نفسه، ص 19

(3) المصدر نفسه، ص 19

(4) الجرجاني، التعريفات، ص 07

(5) أميل بديع، المعجم المفضل في اللغة العربية ص 56.

لاشك في بطلانه، وجب أن يعلم أن مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، وأن كذلك _أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه_ حقيقة الخبر، إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء، أو فيه يسمى إثباتا، وإذا كان المعنى إنتفائه عن الشيء يسمى نفيا. » [1] ويقول في نفس الموضوع: « إنما يكلم الناس بعضهم بعضا، ليعرف السامع عرض المتكلم ومقصوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود الخبر من مخبره وما هو؟ أهو أن يعلم السامع وجود المخبر به من المخبر عنه؟ أم أن يعلمه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه؟ فإذا قيل: إن المقصود إعلامه السامع وجود المعنى من المخبر عنه فإذا قيل: ضرب زيد كان مقصوده أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد، وليس الإثبات إلا إعلام السامع بوجود المعنى» [2] من خلال القولين يؤكد لنا عبد القاهر الجرجاني أن الإثبات غرضه الإعلام بوجود المعنى، وأن الجملة المثبتة فيها إثبات للخبر، ومما لاشك فيه أن الخبر معنى لا يتصور إلا بين شيئين أحدهما مثبت والآخر مثبتا له أي (مسند ومسند إليه) وتنقسم الجملة المثبتة إلى قسمين رئيسيين فعلية واسمية.

أ) **الجملة الاسمية المثبتة:** هي الجملة التي تتضمن عملية إسنادية وتتكون من ركنيين أساسيين هما المبتدأ والخبر والمجردة من النواسخ نحو "الجو غائم" وغير مجردة من النواسخ نحو: "لعل الجو غائم"، فالجملة الاسمية المثبتة هي ثبوت نسبة الخبر إلى المبتدأ، ويمكن القول أن الجملة المثبتة هي الجمل المجردة من أدوات النفي أي لا يتصدرها حروف الاستفهام، أو النفي أو

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 338.

(2) المرجع نفسه، ص 338.

النهي بحيث يعرفها المخزومي بقوله: « هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، هي المركب الذي بين المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه ، فهي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع. » [1]

ب) الجملة الفعلية المثبتة: هي ثبوت نسبة الفعل إلى الفاعل إذا كان مبنيا للمعلوم وإلى نائب الفاعل إذا كان مبنيا للمجهول مثل:" آمن الرسول" أو " كتب الدرس" فالجملة الفعلية المثبتة هي التي تحتفظ لصيغتي فعل ويفعل برمتهما الذي أعطاه إياهما النظام الصرفي فيظل (فعل) ماضيا ويضل (يفعل) حالا أو استقبالا بحسب ما يضامه من الأدوات كالسين وسوف، ثم بحسب ما يعرض للزمن في هاتين الصيغتين من معاني الجهة التي تفصح عنها اصطلاحا البعد والقرب والانقطاع، والتجدد، والانتهاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة أي الخلو من معنى الجهة.[2]

(1) مهدي المخزومي في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 31

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 245.

النفي في الجملة الاسمية والفعلية:

مفهوم النفي:

لغة: تجمع كلمة نفي معاني الطرد والإبعاد والتنحية والجحود، حيث جاء في معجم لسان العرب أنّ "مادة نفى": نفى الشيء بنفي: تنحى ونفي الرجل عن الأرض ونفيته عنها: طردته فانتفى ونفت الريح التراب نفيا ونفيانا: أطارته ونفي الشيء ينفى نفيا: جحده» (1)

اصطلاحا: عرف النفي اصطلاحا بأنه:« مالا ينجزم بلا، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل»(2) وقد عرفه المخزومي بأنه: « أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقص وإنكار يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال.» (3)

فالنفي هو:« من العوارض المهمة التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على السواء فالنفي يتجه في حقيقته إلى المسند وأما المسند إليه فلا ينفى، ولذلك يمكن في الجملة الاسمية أن يتصدر النفي الجملة فيدخل على المبتدأ والخبر معا.» (4)

(1) ابن منظور، لسان العرب مادة (نفي)، ص ؟

(2) الجرجاني ، التعريفات، ص 205

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 246

(4) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 280

والنفي نوعان في اللغة العربية، نفي ضمني ونفي صريح، فالأول ما كان بدون أدوات النفي ويتم« استشعاره بقرائن لغوية وصوتية وسياقيه خاصة دون الإسناد إلى أداة النفي.» [1]

فيدرك من بعض التراكيب كالاستثناء مثل قولنا: حضر القوم إلا محمد، أما النوع الثاني النفي الصريح، ويعني نفي حدوث الفعل أو الاسم نفيا صريحا[2] ويؤدي هذا النوع من النفي بأدوات لهذا الغرض، وقد جاءت هذه الأدوات متفرقة في كتب النحو وفقا للعلامة الإعرابية فنجد بعضها في نواسخ الجملة الاسمية وبعضها في جوازم المضارع وأخرى في نواصبه. [3]

أدوات النفي

1) أداة النفي "لا": أصل أدوات النفي، تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وهي نافية غير عاملة عند دخولها على الماضي ويشترط أن تتكرر قال الله تعالى:« لا صدق ولا صلى.» [4] وعندما تتكرر تكون للدعاء[5]

2) أداة النفي "لم": من حروف النفي لنفي المضارع وجزمه وقلبه ماضيا. « وتستعمل لنفي الحدث في الزمن الماضي. »[6]

3) أداة النفي "ما": من حروف النفي قال سيبويه:« هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز وذلك الحرف نقول ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلق وأما بنو تميم

(1) فارس محمد عيسى، في النحو العربي أسلوب في التعلم الذاتي، ط1، دار البشر للنشر، عمان، 1994

(2) هاني نهر، التراكيب اللغوية، ص 264.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية،، ص 283 .

(4) القيامة، الآية، 31.

(5) محسن علي عطية، الأساليب النحوية عرض وتطبيق، دار المناهج ، عمان، ط1، 2007، ص 187.

(6) المرجع نفسه، ص 190.

فيجيرونها مجرى أما وهل، أي لا يعلمونها في شيء وهذا القياس، وأما أهل الحجاز فيشبهونها ب(ليس)، وإذا معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضيع.»[1]

4) أداة النفي "لما": حرف نفي وجزم تختص بالدخول على الفعل المضارع فتقلبه إلى الماضي وتفيد استمرار النفي إلى الحال.[2]

5) أداة النفي "لن": هي حرف نفي تختص بنفي الفعل المضارع فهي:« حرف نصب ونفي واستقبال[3] فإذا قلت سأفعل أو سوف أفعل كذا كان نفيها لن أفعل وعناها النفي في المستقبل.

6) أداة النفي "ليس": هي أداة نفي تدخل على الجملة الاسمية وهي "كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة.» [4] وهي فعل ناقص لا يتصرف قال الله تعالى:" ليس لهم طعام إلا من رضيع.» [5]

مفهوم الجملة المنفية: هي كل جملة تدخل عليها أداة النفي اسمية كانت أو فعلية لنفي مضمون علاقة الإسنادين: المسند والمسند إليه، حسب أغراض الكلام وما يقتضيه المقام، وذلك بأدوات منها ما يختص بالجملة الاسمية ومنها ما يختص الجملة الفعلية، وأخرى مشتركة بين الجملتين.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 57.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني لبيب عن كتب الأعاريب، ص 305.

(3) المرجع نفسه، ص 312 .

(4) المرجع السابق، ص 323

(5) الغاشية، الآية، 06

1) النفي في الجملة الاسمية:

كان النحاة في تصنيفهم للأبواب النحوية يخضعون للعلامة الإعرابية أحيانا فيعقدون أبوابا للمرفوعات وأخرى للمنصوبات وثالثة للمجرورات ومن ثم نوزع حديثهم عن نفي الجملة الاسمية تبعا للعلامة التي تحدثها أداة النفي فدرسوا ليس مع كان وأخواتها، ودرسوا النفي ب: لا مع المشبهات بليس.

فالنفي في الجملة الاسمية يعني الحكم بعدم وجود المعنى في المنفي عنه[1] وذلك بأن تسبق الجملة بأداة من أدوات النفي.

لنفي علاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر نحو: " ليس محمد قائما" " ما محمد قائما" ففي هاذين المثالين نجد أن هناك نفي وقوع الخبر على الاسم ومما يختص بنفي الجملة الاسمية: لا النافية للجنس ولا، ليس، ما النافية ومعلوم أن النحاة يقسمون ما النافية إلى حجازية وتميمية، فالخبر في الحجازية منصوب بينما هو في التميمية مرفوع.[2]

(3) دلائل الإعجاز، ص 529.

(4) المبرد، المقتضب، ج4، ص 188.

2) النفي في الجملة الفعلية:

قال سيبويه في تقسيمه لنفي الفعل: « إذا قال: فَعَل فان نفيه لم يفعل. وإذا قال قد فعل فان نفيه لمّا يفعل. وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعلَ. لأنه كأنّه قال: والله لقد فعل فقال: والله ما فعل. وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإن نفيه ما يفعله. وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل. وإذا قال لفعلنَّ فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلنّ فقلت والله لا يفعل. وإذا قال سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل.» [1] من خلال هذا القول نلحظ أن سيبويه قد جمع كل أدوات نفي الفعل ألا وهي: ما، لا، لم، لمّا، ولن.

(1) سيبويه، الكتاب، ج 3 ، ص 117.

مفهوم النظم(لغة واصطلاحا):

لغة:جاء في معجم العين: « نظم النظم نظمك خرزا بعضه الى بعض في نظام واحد وهو في كل شيء حتى قيل:ليس لأمره نظام أي لا تستقيم طريقته. والنظام: كل خيط ينظم به لِؤلؤ أو غيره فهو نظام»(1)

وفي لسان العرب: « نظم، النظم: التأليف نظمه ينظمه نظما ونظمه فانتظم وتنظم، نظمت اللؤلؤ أي جمعته في السلك. والتنظيم مثله ومنه نظمت الشعر نظمته.» (2)

وفي المصباح المنير: « نظمت الخرز نظما من باب ضرب جعلته في سلك ونظمت الأمر فانتظم أي أقمته فاستقام وهو على نظام واحد، أي نهج غير مختلف. ونظمت الشعر نظما» (3).

اصطلاحا: ذكر وتردد مصطلح النظم في عديد من كتب علماء النحو والبلاغة قبل الجرجاني بمئات من السنين الذي تبلورت على يديه نظرية بلاغية قائمة على ذاتها وهذا المصطلح لم يكن بلفظه وإنما كان بألفاظ مختلفة نذكر من بينها: السبك، الرصف الائتلاف...الخ

ويعرفه الجرجاني بقوله: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتديه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها(4).

وقال فخر الدين الرازي: «خلوص الكلام من التعقيد وأصله من الفصيح وهو اللبن الذي أخذت منه الرغوة.» (5)

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي،كتاب العين،تح:مهدي المخزومي،وابراهيم السامرائي،دار ومكتبة الهلال،دط،دت،165/8.

(2) ابن منظور،لسان العرب،دار صادر،ط3،2004م،578/12.

(3) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي،المصباح المنير،612/2.

(4) عبد القاهر الجرجاني،دلائل الاعجاز،تح:السيد محمد رشيد رضا،دار المعرفة،بيروت،لبنان،ط3،1422هـ-2001م،ص63.

(5) صالح بلعيد،نظرية النظم،ص161.

مفهوم نظرية النظم:

تأتي نظرية النظم في إطار النظريات الحديثة التي تقوم على أساس نقد النظريات السابقة سواء التقليدية أو السلوكية لأن كل منهما ركز على أحد متغيري التنظيم (العمل والإنسان) باعتبار أن التنظيم نظام مقفل، بينما يرى للتنظيم في نظرية النظم إلى أنه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به وذلك ضمانا لاستمرارية التنظيم.

نستخلص من خلال هذا الكلام أن النظم هو ضم الكلمات حسب ما يقتديه الحال وفق التقليد المأثور عن العرب باعتباره المقياس الحقيقي للبلاغة، وهو التأليف في الكلام ليصبح حسنا مقبولا.

النظم قبل عبد القاهر الجرجاني:

ذكر النظم قبل الجرجاني عند العديد من العلماء نذكر من بينهم ما يلي:

1-سيبويه ت:180هـ:

تحدث سيبويه عن ائتلاف الكلام، و تكوين العبارات وعلاقتها ببعضها البعض، وكيفية وضع العبارات في مكانها الصحيح هذا يدل على حسن ائتلاف الكلام أي نظمه حيثقال: «هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة فمنه مستقيم حسن ومستقيممحال ومستقيم كذب،ومستقيم قبيح،وماهو محال كذب،فأما المستقيم الحسن في قول: سأتيك غدا...،وأما المحال فأن تنتقد أو كلامك بآخره في قول: أتيتك غدا...،واما المستقيم الكذب في قول: حملت جبلا...،وأما المستقيم القبيح كأن توضع

(1) خالد الحر، نظرية النظم، http://midad.com/article/210125/.

اللفظ في غير موضعه نحو قد زيدا رأيت...،وأما المحال الكذب في قول: سوف أشرب ماء البحر أمس.» [1]

2-بشر بن المعتر ت:210هـ:

تحدث بشر بن المعتر عن علاقة اللفظ بالمعنى حيث قال في صحيفته: «وإياك والتوعر فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ويشين ألفاظك ومن أراد المعنى كريما فليلتمس له لفظا كريما فان حق المعنى الشريف اللفظ الشريفون حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما»[2]،وما جاء به بشر بن المعتر يدور حول علاقة اللفظ بالمعنى لأنه في حديثه يشير للمتكلم أن يبتعد عن التوعر(الوحشي من الكلام) الذي يسلم إلى التعقيد ويبحث عن الألفاظ الكريمة للمعاني الكريمة.

3-الجاحظ ت:255هـ:

فرق الجاحظ بين نظم الكلام ونظم القرآن والجاحظ لم يشر إلى مصطلح النظم وإنما أشار إلى الآتي: " وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج فيعلم بذلك أنه أفرغ إفراغا جيدا وسبك سبكا واحدا فهو يجري على اللسان كما يجري على الرهان» [3]، فقد ذكر الجاحظ(التلاحم السبك والإفراغ)،وتحدث كذلك عن اللفظة المفردة ومن خلال كلامه نرى أنه يجعل تلاحم أجزاء الكلام وحسن سبكه وإفراغه واختيار ألفاظه وبعده عن التعقيد مما يسهل وصوله إلى النفوس وفهمه ومن هنا يبرز لنا اهتمام الجاحظ بالنظم.

---

(1) سيبويه،الكتاب،تح،محمد عبد السلام هارون،دار الجيل،بيروت،لبنان،ط:1،دت،8/1.

(2) الجاحظ،البيان والتبيين.

(3) الجاحظ، نظم القرآن،ص50،49.

4-أبو سليمان بن محمد بن إبراهيم الخطابي ت388هـ:

تحدث الخطابي عن النظم في كتابه(بيان إعجاز القرآن) وأكمل ما جاء به الروماني لمسألة النظم بمعنى التأليف وما تخضع له الألفاظ والمعاني من أمور لكمال هذا النظم والتأليف، ويرى الخطابي أن كل كلام يقوم على لفظ حامل، ومعنى قائم ورباط لهما ناظم فهو كلام مستقيم بليغ[1].

5-أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت403هـ:

اهتم الباقلاني بالنظم وفنون البديع في القرآن الكريم ومعه يبدأ مصطلح النظم النقدي في الظهور إلا أنه لم يكن يستند الى قواعد نحوية أو لغوية وفي قوله عن نظم القرآن:" وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه...على حد واحد في حسن النظم وبديع التأليف والرصف لا تفاوت فيه ولا انحطاط عن المنزلة العليا"[2]،ففي رأيه يعتبر أن نظم القرآن مختلف عن كل جميع وجوه النظم المعتادة.

-القاضي عبد الجبار ت415هـ:

في فترة القاضي عبد الجبار زاد المصطلح وضوحا وفهما وبدأت الأسس اللغوية والنحوية لهذا المصطلح تتشكل بوضوح حيث يرى أن اللفظة لا تكون لها قيمة خارج التركيب فلا تكون فصيحة ذات دلالة إلا وهي داخل التركيب ويورد نصا لشيخه أبي هاشم يحدد فيه فهمه للفصاحة والنظم: «أنما يكون الكلام فصيحا لجزالة لفظه وحسن معناه ولابد من اعتبار الأمرين لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحا، فأذن يجب أن يكون جامعا لهذين الأمرين وليس فصاحة الكلام

(1) مليكة النوي، مقاربة بين الأسلوبية ونظرية النظم، رسالة دكتوراة، جامعة باتنة، 1430/1429هـ-2009/2008م،ص148.

(2) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني،إعجاز القرآن،ص32،31.

بأن يكون له نظم مخصوص لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر والنظم مختلف إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة.» [1] ومن خلال هذا القول يتبين لنا أن القاضي عبد الجبار أدرك دور النظم في الفصاحة وإيصال المعنى المراد.

ونتيجة كل هذا جئنا بنماذج من العلماء الذين تطور مصطلح النظم على أيديهم كما حاولنا أن نبين مفهومهم للنظم عبر أزمنة مختلفة قبل عبد القاهر الجرجاني ورأينا أنه لديهم تطورا واتضاحا لهذا المصطلح من زمن لآخر.

النظم عند عبد القاهر الجرجاني:

عرف عبد القاهر النظم بأنه:«تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض.» [2]

وهو في سبيل توضيح هذا التعريف قال إن الكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة لا تخرج عن ثلاثة وهي: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما وقد قرر في مدخل دلائل الإعجاز أن النظم ليس سوى حكم من النحو نتوخاه , وجزم أن ليس غيره وإن أنكر المنكرون , قال:

وقد علمنا بأن النظم ليس سوى حكم من النحو نمضي في توخيه.

لو نقّب الأرض باغٍ غير ذاك له معنى وصعّد يعلو في ترقّيه.

ما عاد إلا بخسر في تطلبه ولا رأى غير غيّ في تبغيه.

---

(1) الأخضر جمعي،في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب،من منشورات اتحاد كتاب العرب،دمشق،2001م،ص171.

(2) دلائل الإعجاز، ص5.

فالنظم عنده توخي معاني النحو بين الكلم , ولذلك نراه يكرر هذا المعنى ويعيده وقد بين موضوعاته وحصرها في قوله (واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك على الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنه , وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها).

ويقول أيضا في سبيل توضيح مراده من النظم وإثبات ذلك (ولست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي).

وفي معرض الاستشهاد من عبد القاهر لإثبات هذه النظرية يقول رحمه الله "وإن الألفاظ لا تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم نراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر كلفظ الأخدع في بيت الحماس»:«تلفت نحو الحي حتى وجدتني وجعت من الإصغاء ليتا وأخدعا.

ويعد عبد القاهر أول عالم أخرج النحو من نطاق شكليته وجفافه وسما به فوق الخلافات والتأويلات حول البناء والإعراب،إذ أخضع النحو لفكرة(النظم) فقال: « واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو...» [1]

(1) دلائل الإعجاز، ص67،47،38.

ويؤكد الجرجاني على أن معاني النحو في القرآن الكريم قد بلغت درجة من الوضوح والظهور والانكشاف لم يبلغها أي نص آخر وهو يستند ويستشهد بأمثلة من الشعر العربي ويوازن بينها وبين النظم القرآني، لكي يصل إلى سر الإعجاز القرآني المتمثل في نظمه أو في طريقة تأليفه.

وتحدث أيضا على ما يسمى ب(معنى المعنى)،إذ يقول: « أولا ترى أنك إذا قلت: هو كثير رماد القدر أو قلت: طويل النجاد، فإنك في جميع الحالات لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال.» (1)

(1) أسرار البلاغة، ص102.

وهكذا نصل إلى ختام هذا البحث المتواضع ، و ما زلنا في حاجة إلى صفحات وصفحات للتحدث أكثر حول هذا الموضوع، ومع ذلك نكتفي بهذا القدر ، ونتوقف عند هذا الحد .

إذ نستطيع أن نجمل ما توصلنا إليه في بحثنا إلى عدة نتائج وهي كالتالي:

- ويعدّ الحكم ثمرة القياس وركنا من أركانه، وهو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا.
- وقد اختلف العلماء في إثبات الحكم النّحوي فمنهم من ذهب إلى أنّه يثبت بالنّص في حين ذهب آخرون إلى أنّه يثبت بالعلّة، وتوصلنا إلى أن العلّة والنّص وجهان لعملة واحدة لا يمكن أن يثبت الحكم بالعلّة دون النّص، لأنّه نتيجة تفاعلهما معا وفق ما يخدم مقاصد المتلقي.
- كما تطرقنا في هذا البحث إلى الكلم الذي يعرف بأنه اسم جنس ومفرده كلمة وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفادت أم لم تفد، وقد حصره النحاة القدامى في ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.
- وقد توصلنا إلى أنّ التقسيم الذي جاء به الأوائل لم يكن عشوائيا أو تقليديا، وإنما هو عمل عقلي موضوعي ودقيق، إذ أنّ للغة العربية منطقها الخاص الذي يختلف عن المنطق الأرسطي.
- خلصنا إلى نتيجة هامة تتمثل في أصالة القسمة الثلاثية؛ وتبقى أدلة المشككين بها مجرد ظنون؛ لأن أدلتهم لم تكن أدلة إثبات بل أدلة إمكانية التأثير.
- كما عرضنا آراء النحاة المحدثين ومناقشاتهم لمسألة التقسيم ونقدها، مستخلصين تقسيما جديدا، فمنهم من جعله رباعيا أمثال "إبراهيم أنيس" الذي قسم الكلم إلى: اسم وفعل وضمير وأداة، وكذا مهدي المخزومي الذي قسمه إلى اسم وفعل وأداة وكناية، بينما قسم تمام حسام الكلم العربي إلى سبعة أقسام.
- لقد اتفق النحاة وتقاربت تعريفاتهم للإعراب فجميعها تدور حول التغيير الذي يلحق الحرف الأخير في كلّ كلمة معربة، ويكون إما ظاهرا أو مقدّرا.

- إنّ علم الإعراب وضع لتمييز المعاني المختلفة في العربية، وإيضاحها والدلالة المعنوية عليها، إذ ظهر في هذا البحث أهمية علم الإعراب ومدى حرص الصحابة والتابعين على فهم اللغة العربية، وتجنب الوقوع في اللحن.
- إذ تطرقنا إلى أنواع الإعراب الأربعة (رفع ونصب وجر وجزم) والتي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: **ما هو مشترك بين الاسم والفعل:** وهو الرّفع والنّصب، **ما هو خاصّ بالاسم:** وهو الجرّ، وأخيرا **ما هو خاصّ بالفعل:** وهو الجزم.
- أما بالنسبة للمحل الإعرابي فقد خلصنا إلى نتيجة مفادها أن المعاني اللغوية والمعاني الوظيفية مرتبطة ارتباطا وثيقا فإننا لا نفهم الفاعلية من المفعولية في الجملة إلا من خلال الحركة الإعرابية فهي التي تبين لنا الكلمة ووظيفتها في الجملة وعلاقاتها الإعرابية لما قبلها وما بعدها من كلمات.
- كما سلط بحثنا هذا الضوء على العامل النحوي إذ يعد قضية أساسية انبنى عليها النحو العربي ولم يغفلها كبار النحاة القدامى.
- انقسم النحاة إلى قسمين منهم من دعا إلى نظرية العامل أمثال سيبويه الذي اعتبره أساسا في الكلمة فهو الذي يحدث أثرا فيها، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل، بينما دعا آخرون أمثال ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء هذه النظرية.
- يقصد بالعلة الحكم الذي يعطى عن الكلمة في إعرابها وبنائها، وهي عبارة عن سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث،أما بالنسبة للتعليل النحوي فيعنى به الجواب عن حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاث: الرفع، النصب والجر.
- والهدف من دراسته هو البحث والاستفسار عن العلاقات التي تربط بالمسائل النحوية المختلفة كالإعراب والعامل والحكم النحوي، وقد قسم النحويون التعليل النحوي إلى اثني عشر علة متقابلة.

- إنّ الجملة العربية من أهم الموضوعات التي على الدارس الإلمام بها، قبل انطلاقه إلى موضوعات النحو الأخرى.
- اختلف النحاة في نظرتهم إلى الجملة فمنهم من جعلهما والكلام مصطلحين يطلقان على مفهوم واحد، ومنهم من فرّق بينهما، إذ يعتبر المبرّد أول من أطلق عليها هذا المصطلح (الجملة).
- تتكون الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية من مسند ومسند إليه، وللإسناد في العربية أحكام خاصة سواء تعلق الأمر بجملة المبتدأ والخبر أو جملة الفعل والفاعل.
- التقديم والتأخير ارتبط بضوابط الأحكام النحوية،وهو مخالفة عناصر التركيب وترتيبها الأصلي في السياق فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم، ومن بين من اهتم بالتقديم والتأخير كان عبد القاهر الجرجاني وجعله على ضربين: تقديم على نية التأخير وتقديم ليس على نية التأخير، وهو يختلف في أحواله من جملة فعلية إلى جملة اسمية مع مراعاة الأساليب المرتبطة به من استفهام ونفي وغيرها.
- **إنّ الجملة المثبتة** هي كل جملة فيها نسبة المسند إلى المسند إليه، بينما **الجملة المنفية** فهي التي تدخل عليها أداة النفي اسمية كانت أو فعلية لنفي مضمون علاقة الإسنادين: المسند والمسند إليه .
- إنّ النفي بمعناه الاصطلاحي هو ما يقابل الإثبات ، وله أدوات يؤدى بها وهي: ما، لا، لم، لمّا، لن، وليس.
- تعد نظرية النظم إحدى أهم النظريات في التنظيم،والتي جاءت بعد عدة نظريات سبقتها مثل الكلاسيكية والسلوكية...الخ، وظهر النظم عند العديد من العلماء قبل الجرجاني من بينهم: سيبويه وبشر بن المعتر، الجاحظ، أبو سليمان بن محمد بن إبراهيم الخطابي، وأبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني والقاضي عبد الجبار...الخ،

وهؤلاء هم الذين تطور مصطلح النظم على أيديهم، ومن خلال شرحهم ومفهومهم رأينا أنه لديهم تطورا واتضاحا لهذا المصطلح من زمن لآخر، أما بالنسبة للجرجاني فالنظم عنده ليس سوى حكم من النحو نتوخاه في معاني بين الكلم.

- و في الأخير نتمنى أن نكون قد ألممنا بالجوانب الأساسية المختلفة المتعلقة الأحكام النحوية عند البلاغيين ، فان أصبنا فهو توفيق من الله عزّ وجلّ، وإن أخطأنا فمنا ومن الشيطان، و نرجو من الله السداد .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

1) القرآن الكريم
2) المعاجم العربية
❖ ابن منظور : لسان العرب المحيط ، إعداد و تصنيف : يوسف خياط .
❖ الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب : القاموس المحيط .
❖ الخليل بن أحمد الفراهيدي،**كتاب العين**،تح:مهدي المخزومي،وابراهيم السامرائي،دار ومكتبة الهلال،دط،دت،165/8.

3) المصادر و المراجع العربية :

❖ إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط 6، 1978.
❖ إبراهيم عبد الله رفيده، النّحو وكتب التّفسير، دار الجماهيرية، ط 03، 1990.
❖ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1937.
❖ ابن الحاجب، كافية ابن الحاجب، مكتبة البشرى، باكستان، ط 01، 2008.
❖ أبي الفتح عثمان بن جني:الخصائص،إمام العربية ، دار الكتب المصرية.
❖ ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1
❖ ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
❖ ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مقاييس اللّغة، ج 02، دار الجيل، بيروت، ط 01، 1991.
❖ ابن عقيل، شرح ابن عقيل ألفية مالك، ج1، بيروت.
❖ ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة.
❖ ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.

❖ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الجيل، بيروت، ط2، 1997.

❖ ابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت، ج1.

❖ أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، دار الفكر، بيروت، ط 02، 1971.

❖ أبو الحسن أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها.

❖ ابن جوزي، الجهود البلاغية،:مثنى نعيم حمادي المشهاني،مكتبة الثقافة الدينية،ط1،القاهرة،1425هـ-2005م

❖ أبو القاسم الزمخشري، المفصل في علم اللغة: بيروت، ط1، 1990.

❖ أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن،

❖ أحمد بن أدّو البحكني الشنقيطي، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، ط 01، 2013.

❖ أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي،المصباح المنير،612/2.

❖ إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الصحاح، ج 05، دار العلم للملايين، 1990.

❖ الأخضر جمعي،في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب،من منشورات اتحاد كتاب العرب،دمشق،2001م،

❖ الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.

❖ الجاحظ،البيان والتبيين.

❖ الجاحظ، نظم القرآن.

❖ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو.

❖ الزركشي : البرهان في علوم القرآن،ج1 ،دار الفكر،بيروت-لبنان،1421هـ-2001م

❖ السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1992.

❖ الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، التعريفات، دار الرشاد، القاهرة.

❖ الصنعاني، كتاب التهذيب الوسيط في النحو، دار الجيل،ط1،بيروت،1411هـ-1991م.

❖ الفراء، الكناش في النحو والصرف.

❖ المبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، دار الكتب، القاهرة،ج1، 1994.

❖ المنصف عاشور: في ظاهرة العلل والقيود المتحكمة في المعنى النحوي،علة السبر والتقسيم والتحليل نموذجا،حوليات الجامعة التونسية،العدد:45،2001م،

❖ أمير محمد وبلال جنيدي، معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة، بيروت، ط1 .

❖ إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها.

❖ إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج 05، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 01، 2006.

❖ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الذار البيضاء، 1994.

❖ تمام حسان، اللغة بين المعيارية الوضعية، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ،2000.

❖ جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربية، دار الهلال، ج1 .

❖ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

❖ جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو.

❖ جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها.

❖ جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

❖ جمال الدين بن هشام النصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط11، 1963.

❖ حسن منصور الشيخ، الإعراب المحلي للمفردات النحوية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009.

❖ خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث،دار المسيرة،عمان–الأردن،ط1 ، 2007.

❖ خير الدين فتاح حسن القاسمي، أبحاث ودراسات في النحو العربي.

❖ رابح بو معزة، الجمل والوحدة الإسنادية الوظيفة في النحو.

❖ رؤوف جمال الدين، المعجب في علم النّحو، دار الهجرة، إيران.

❖ سيبويه،الكتاب ، تحق: عبد السلام محمد هارون، ط 3 ، 1988.

❖ صالح بلعيد،نظرية النظم

❖ صبيح التميمي، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك.

❖ عباس حسن، النحو الوافي،دار المعارف،مصر،1975.

❖ عبد الحميد السيوري، أسس النحو العربي قواعد وتدريبات.

❖ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

❖ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ط6، 1960.

❖ عبد الله الجبوري، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه.

❖ عبده الراجحي، دروس في كتب النحو.

❖ علي أبو المكارم، الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط1 .

❖ علي أبو المكارم، الجملة الفعلية.

❖ علي بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، دار التضامن للطباعة، القاهرة.

❖ علي بن محمد الآمدي، تحقيق: عبد الرزّاق عفيفي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الصميعي، الرياض، ط 01، 2003.

❖ علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات بيروت، ط1، 2003.

❖ فارس محمد عيسى، في النحو العربي أسلوب في التعلم الذاتي، ط1، دار البشر للنشر، عمان، 1994.

❖ فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي.

❖ فتحي عبد الفتّاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت.

❖ فكر الدّين قباوة، مشكلة العامل ونظرية الاقتضاء.

❖ محسن علي عطية، الأساليب النحوية عرض وتطبيق، دار المناهج ، عمان، ط1، 2007.

❖ محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1980.

❖ محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية.

❖ محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار الإسلام، القاهرة، ط 01، 2006.

❖ محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية.

❖ محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الحكم النّحوي، ج 01، دار البصائر.

❖ محمد عيد، النّحو المصفى، دار نشر الثقافة.

❖ محمود السعران، علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1962.

❖ محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية،بيروت، ط$_1$، 2000.

❖ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج2.

❖ مصطفى جطل، فصول من النحو.

❖ مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، إيران، ط2، 1405هـ.

❖ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو.

❖ ناصر بن عبد الله الهويريني، مفتاح الإعراب، دار الصميعي للنشر، السعودية، ط1، 2005.

❖ هاني نهر، التراكيب اللغوية.

4) المجلات :

❖ خالد بلمصابيح، ظاهرة الإعراب وأهميتها في اللّغة العربية، مجلة التراث، العدد12، 2012.

❖ عبد الحميد السيّد، مجلة جامعة دمشق، المجلّد 18، العدد (3+4)، 2002.

❖ مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني الأربعون(1)صفر 2017.

5) مراجع الإنترنيت :

http://nebrasselhaq.com/component/k2/item/219-

❖ خالد الحر، نظرية النظم، http://midad.com/article/210125/.

❖ المذكرات:

❖ دليلة مزوز الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، جامعة بسكرة، 2008.

❖ مليكة النوي،مقاربة بين الأسلوبية ونظرية النظم،رسالة دكتوراة،جامعة باتنة،1430/1429هـ-2009/2008م